العدد السادس والخمسون- أيلول 2011م- شوال 1432هـ

صدى النقابات

نشرة داخلية شهرية نقابية تعنى بشؤون العمل والعمال

تصدر عن اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

www.syndi-alwafaa.org

العدالة الإجتماعية هي الهدف 2

الحوار داخل الحكومة و معها 5

إنطلاقة لجنة المؤشر 9

مسار و مصير دعم السائقين 15

مخيم الولاية النقابي

مخيم الولاية النقابي الحادي عشر

العدالة الاجتماعية هي الهدف

راكمت الحكومات اللبنانية المتعاقبة التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، فوضعت قوى الانتاج في لبنان في مآزق لا تعد ولا تحصى، ووضعتهم وجها لوجه ، ودفعت بهم الى مواجهات يومية وموسمية ، وفرضت عليهم السعي لأهداف هي في الحقيقة بعيدة في مساراتها كل البعد عن السلامة والصحة الوطنية في الاقتصاد والاجتماع ، تصحيح الأجور ، ومعارضة تصحيح الأجور هي احدى هذه المسارات المتعَبة، والهلكى ، والتي لم يعد السالكون فيها يجدون طريقا غيرها بسبب الطرقات المقفلة بتخلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات المتعاقبة .

لا أحد في لبنان مقتنع – رغم لحظة الاختناق المعيشي والحياتي – بما فيهم الاتحاد العمالي العام وعمال لبنان– أن تصحيح الأجور هو المسلك الطبيعي والسليم لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة للبنانيين ، وهو بالتأكيد ليس المسلك الطبيعي لتصحيح الوضع الاقتصادي الوطني العام ، لكن ليس في اليد حيلة غيره ، وغير اللحس الدائم من مبرد اللحم الذي يدمي الجسد وينخره، ويكاد يصل الى العظم .

هذا ما فعلته الحكومات السابقة ، وهذا ما تفعله حكومة اليوم ، وتؤكد عليه في مشروع موازنتها للعام ٢٠١٢ ، المتضمن زيادة غير مقبولة على ضريبة الاستهلاك (T.V.A) ، وهو المشروع المتخبط بارقام التسويات والاسترضاءات والتقديمات المضمونة لرؤس الأموال وتجار العقارات ، والوعود المشكوك فيها للفقراء وذوي الدخل المحدود ، ذلك أن الدولة كل الدولة لم يعهد منها الفقراء تاريخيا وفاء باي التزام معهم، فلطالما نقضت التزاماتها في النقل المشترك ، في الضمان الاجتماعي ، وفي الصندوق البلدي المستقل ، وفي التعويضات للمهجرين وللمنكوبين وللمتضررين من الحروب ومن الكوارث الطبيعية ، ولطالما جبت منهم الضرائب والرسوم بحجة زيادة الانفاق الاجتماعي ، وما زالوا يعانون من تكاليف علمهم ، وصحتهم ، ونقلهم ، ولا يعلم أي من اللبنانيين أين ذهبت اموالهم ، ولماذا تراكم عليهم الدين العام ؟ بالعودة الى حديث الساعة ، وحدث الساعة ، تصحيح الأجور ؛ ألم نكن بغنى عن هذا المطلب على الدوام لو أن الحكومات المتعاقبة ، اخذت دورها الجدي في الرعاية الاجتماعية ، وادارت ماليتها العامة بدقة وشفافية ، وخصّصت وثبّتت بصدقية وبجدية عالية القسم الوافي من اهتمامها وموازناتها للرعاية الاجتماعية الحقيقة في الملفات الحياتية الضرورية الاساسية للمواطنين ؛ السكن ، والصحة ،والتعليم ، والنقل ، والكهرباء والماء ،الهاتف ، لتخفف عن مداخيلهم الاعباء الاثقل فيها ، وتريح العمال والصناعيين وأصحاب الاعمال من المطالبات الدائمة بتصحيح الأجور ؟!

ألم نكن بغنى عن هذا المطلب لو أن الدولة استجابت ورفعت الرسوم عن المحروقات ، أو بادرت الى تأمين نقل مشترك آمن وراق يستحقه شعبها لتوفر عليه اعباء نقل مضطرب وفوضوي ، فتخفف عنه زحاما، وضياعا للوقت، ولجزء عال من مدخوله ؟!

هل يريد أن يقنعنا أحد أن الدولة عاجزة الى هذا الحد عن ضبط الأسواق غشا وتزويرا واحتكارا ، ورفعا تعسفيا للأسعار ، لنتقتنع منه أيضا أن الدولة عاجزة الى هذا الحد عن حماية السلع الغذائية الاساسية للمواطن اللبناني ، فضلا عن قدرتها على توفيرها له مدعومة بالنوع والسعر ، وبما يرفع عنه الابتزاز اليومي في الرغيف والحليب وحبة البندورة..؟!

لماذا هذه الدولة منذ نشوئها على الارض اللبنانية لم تعثر بعد على مسار اقتصادي اجتماعي يوصلها الى هذه الرعاية الاجتماعية الجدية ، ولماذا لم تهتد بعد الى هذا المسار العادل في الحكم ، وما زالت تتخبط فيه ، وتدعو كل عام أو عامين اللبنانيين الى التخبط في البحث عما يصلح حالهم أو يوفر لهم الكثير مما يفتقدونه من أمن غذائي واجتماعي ، واستقرار اقتصادي ؟! هل هي صادقة فيما تبديه من حرص على النمو الاقتصادي والاجتماعي وترمي له استخلاصات النسب المئوية سنويا وفصليا وشهريا ؟!

أي نمو تطمح اليه دولة ، لا يستقر فيه عامل ولا صاحب عمل ، ولا يستقر فيه انتاج ولا اقتصاد؟!

نحن على يقين أن العمال وأصحاب العمل والوطن في ملف تصحيح الأجور، هم واحد في الظلم اللاحق بهم ، ظلم من ظالم واحد هو دولتهم ، وحكوماتهم المتعاقبة . نحن على يقين أن العمال واصحاب العمل والوطن ليسوا على اقتناع ، بأن الحل الاسترتيجي – ولا حتى التكتيكي – لأزمتهم الاقتصادية والاجتماعية هو تصحيح الأجور ، لكنهم بالتأكيد يخوضونه في ظل ما يشبه الاستسلام لمنطق اللحس من المبرد ، وهم يدركون أنه ينهش جلدهم ويصل الى عظامهم .ليست مسؤولية أصحاب العمل والهيئات الاقتصادية في المباشر من مسؤولياتهم الوطنية تعزيز القدرة الشرائية للاجور ، وتثبيت هذه القدرة ، كي لا نشهد نزاعات بينهم وبين عمالهم ، وانما من مسؤولية الدولة وحدها تعزيز هذه القدرة وتثبيتها ، حتى نشهد استقرارا في العلاقات بين اطراف الانتاج بما فيهم الدولة ، ولا يكون ذلك الا بعودة الدولة عودة حقيقية الى عهد قيامها مع مواطنيها ، وهو عهد الرعاية الاجتماعية ونظم أمور معاشهم بالطريقة الأمثل ، وهو حق لهم ، وليس مجرد تقديمات ، تكاد تصبح عطاءات بمنطق من يريد العودة بنا الى "ورقة فقر الحال " كي نحصل نحن اللبنانيين على حقوقنا في وطننا ! حتى وإن استطاع الاتحاد العمالي العام تصحيح الأجور اليوم بما يهدِّأ من روع العامل وبعض ذوي الدخل المحدود ، فماذا بعد شهر وسنة ؟ ليس هناك من يضمن صمود فاعلية أي تصحيح للأجور ، فالتصحيح الأصح هو يوم تعود الدولة (أو استعادتها) الى دورها في الرعاية الاجتماعية الحقة بكل مطالبها ، ولا بد أن يبدأ التصحيح بالسير الصحيح نحو توفير وبسط العدالة الاجتماعية بكل مطالبها ، وهنا تكمن المطالب الأجدى ، وهي مسؤولية الجميع ، بما فيهم واضعي مسودة مشروع موازنة العام ٢٠١٢ .

سامعك ..... وشايفك ..... ومعك على الخط

بتاريخ ٢-٩-٢٠١١ رأى رئيس جمعية الصناعيين نعمة افرام « ان موضوع تصحيح الاجور، هو جزء من رأي الهيئات الاقتصادية»، لكنه أكد «على ضرورة تحسين القدرة الشرائية للعامل الذي يعاني، كما تعاني المؤسسات من وضع صعب، قد يزداد صعوبة في الآتي من الايام. لذلك يجب إعادة النظر بالحد الادنى للاجور، وتحفيز القدرة الشرائية، والغاء نمط الفاتورتين في الطاقة والمياه وغيرهما ...»

بتاريخ ٢-٩-٢٠١١ أصدرت الهيئات الاقتصادية بيانا بنتيجة اجتماعها الاستثنائي برئاسة الوزير السابق عدنان القصار، أكدت فيه أنّه «رغم تحسس الهيئات الاقتصادية بصعوبة الاوضاع الاجتماعية والمعيشية إلا أنها ترى ان مطلب الاتحاد العمّالي العام بشأن تصحيح الحد الادنى للاجور، يأتي في ظروف صعبة، تمر فيها البلاد، إن على المستوى السياسي، أو على المستوى الاقتصادي، .. واعتبر المجتمعون أنّ «هذا الموضوع بالغ الحساسية، ويحتاج إلى دراسة معمّقة، ومتأنية وعقلانية، وإلى حوار بنّاء وجدّي بين الأطراف الأساسية المعنية بهذا الموضوع، أي الدولة ممثلة بالحكومة، والهيئات والفاعليات الاقتصادية، والاتحاد العمّالي العام، من أجل إيجاد مخرج يلقى قبول الجميع، ويتوافق مع الواقع الاقتصادي المتردي ويراعي وضع الدولة المالي واوضاع القطاعات الاقتصادية من جهة، وفي المقابل مصلحة العمال من جهة أخرى».

بتاريخ ٥-٩-٢٠١١ استقبل رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وفداً من غرفة التجارة والصناعة في بيروت برئاسة محمد شقير الذي قال بعد اللقاء: «شرحنا وجهة نظرنا ورأينا كغرفة تجارة في بيروت وهيئات اقتصادية في موضوع زياد الأجور، وأوضحنا له أن العمال الذي يعملون في مكاتبنا ومصانعنا هم عمالنا، ولكن الوضع الاقتصادي في البلد اليوم لا يتحمل زيادة أي أجور، ولا سيما أن البلد مر خلال الأشهر الفائتة بوضع صعب، وكل المؤشرات الاقتصادية سلبية ويا للاسف. من هنا لا نستطيع أن نحمل أي تاجر أو صناعي أي عبء إضافي، وعقدنا، قبل اجتماعنا مع الرئيس ميقاتي، اجتماعات مع كبار الصناعيين والتجار في لبنان، واتفقنا على ان اي زيادة للحد الأدنى ستؤدي الى البطالة، والمؤسسات غير مستعدة لأي زيادة اليوم، واذا فرضت هذه الزيادة فإن المؤسسة التي لديها مئة موظف ستضطر الى صرف ٢٠ الى ٢٥ في المئة منهم لأنها لا تستطيع تحمل هذه الزيادة .

بتاريخ ٦-٩-٢٠١١ حذّر ، رئيس جمعية تجّار بيروت د. نقولا شمّاس «من مغبة التسرع في بت موضوع تصحيح الأجور، والخلط بينه وبين تعزيز القدرة الشرائية للمواطن».

بتاريخ ٧-٩-٢٠١١ اتحاد الغرف يسمي منوبيه الى لجنة المؤشر، ووفق رئيسها محمد شقير «تم التوافق على تسمية نبيل فهد والبير نصر وشارل عربيد. «. ورحب شقير بتأليف لجنة المؤشر خصوصا اننا «من اول الداعين الى حوار جدي مع الاتحاد العمالي»، إلا أنه رغم ذلك لا يخفي إصرار الهيئات على رفضها زيادة الاجور انطلاقا من تخوفها على مصير المؤسسات اللبنانية التي لم يعد في قدرتها تحمل أي اعباء اضافية».

بتاريخ ٧-٩-٢٠١١ رئيس جمعية الصناعيين نعمت افرام اعتبر ان دور لجنة المؤشر محدود وفقا لما هو منصوص عليه في القانون. لكن رغم ذلك، فإنه يعتبر أن دورها ايجابي حيال درس مؤشر السلة الاستهلاكية. وقال «يجب أن نبادر الى اتخاذ قرار ما، ولكن من دون اللجوء الى قرارات متسرعة». و «علينا تقوية القدرة الشرائية بطريقة ما، وفي المقابل يجب أن نأخذ في الاعتبار ان اقتصادنا ينزف والنمو يتراجع، وخدمة الدين نحو ٦ مليارات في حين ان موازنتنا لا تزيد عن ١١ مليارا». واعتبرأن «زيادة الحد للاجور مطلب محق للعمال ، ويجب أن نكون الى جانبهم، ولكننا في الوقت عينه ينبغي ان ننظر الى اقتصادنا وتحفيز الاستهلاك الداخلي، كي نصل جميعا الى ضفة الامان».

بتاريخ ١٣-٩-٢٠١١ استغربت الهيئات الاقتصادية في بيان اثر اجتماع لها : «ان تطرح، في ظل هذا الوضع المتردي، مجموعة من المطالبات والإجراءات التي تصب جميعها في خانة زيادة الأعباء وزعزعة قدرة المؤسسات على الصمود والاستمرار. ومن ضمن هذه الطروحات نذكر منها، تصحيح الحد الأدنى للأجور على نحو عشوائي وغير علمي وغير منطقي، وزيادة العبء الضريبي ضمن مشروع قانون موازنة ٢٠١٢. ويولد هذان الاقتراحان، وفق البيان، ركوداً اقتصادياً في وقت كان المطلوب إرساء مناخ مؤات ومحفز للاستثمار والإنتاج والنمو . واعتبرت أنه «كان من الأجدى ان تضع الدولة تصوراً لتحمل مسؤولياتها الاجتماعية تعزيزاً للقدرة الشرائية للمواطنين، وخطة صارمة لمعالجة الهدر المتفاقم في المؤسسات العامة، بما يغنيها عن زيادات ضريبية تلجم النشاط الاقتصادي في أجواء داخلية وإقليمية ضاغطة .

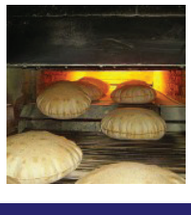

بتاريخ ١٣-٩-٢٠١١هدد . رئيس اتحاد نقابات المخابز والأفران في لبنان النقيب كاظم إبراهيم، برفع سعر ربطة الخبز في حال إقرار الحكومة زيادة الأجور. وقال إبراهيم في بيان إن : «قطاع المخابز والأفران يزيد الأجور كلما دعت الحاجة، لأن اليد العاملة قليلة جدا»، مؤكدا أن «القطاع ملتزم بالأسعار والأوزان من قبل وزارة الاقتصاد، وليس باستطاعته أن يزيد ولو قرشاً واحداً .

بتاريخ ١٤-٩-٢٠١١ قدمت جمعية تجار بيروت مطالعة حول «تصحيح الحد الأدنى للأجور وتعزيز القدرة الشرائية». وعرضت الجمعية مطالعتها خلال مؤتمر صحافي عقده رئيسها نقولا شماس. وتساءل شماس «عن جدوى التلاعب بآليات العرض والطلب برفع الأجور عنوةً في ظرف اقتصادي عصيب للدولة والمؤسسات والأسر». وشدّد على انه «إذا كان لا بد من تصحيح استلحاقي وطارئ للحد الأدنى للأجور تجاوباً مع بعض المطالب العمالية، فينبغي أن يأتي مُحكماً، حجماً وتوقيتاً، وأن يندرج ضمن استراتيجية اجتماعية ـ اقتصادية شاملة، وقد انتقينا خمسة معايير لتصنيف الأوضاع المُرتقبة وتسليط الضوء على مقوّمات استراتيجية، ألا وهي: الاستهلاك، الإنتاجية، التضخم، مالية المؤسسات، وفرص العمل. وطالب شماس بإعادة «ملف تعزيز القدرة الشرائية الشائك إلى مكانه الطبيعي، أي المجالس الثلاثية التكوين، وعلى رأسها لجنة المؤشر، كي تنكبّ على معالجته بحكمة ودراية وهدوء، وبرعاية الدولة كوسيط نزيه وعادل .

بتاريخ ١٥-٩-٢٠١١ قال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في تصريح لوكالة رويترز أن البنك المركزي ملتزم بالحفاظ على استقرار الليرة وأنه يتدخل في سوق الصرف للإبقاء عليها عند الحد الأدنى من النطاق الضيق البالغ ١٥٠١-١٥١٤ ليرة للدولار، لكنه رفض تحديد كمية الدولارات التي اشتراها البنك. وقال «نحن نتدخل. نحافظ على السعر عند ١٥٠١ (ليرة للدولار). من مصلحة لبنان أن تكون عملته مستقرة وهذا ساعد على استقرار الأسعار وساهم أيضا في خلق بيئة مناسبة للاستثمار .

بتاريخ ١٩-٩-٢٠١١ أقرت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي ، المنطقة الاقتصادية الخالصة، في ضوء دراسة أعدتها شركة UKHO الانكليزية المتخصصة بالدراسات الطوبوغرافية، وأظهرت تطابقا مع الاحداثيات التي كان توصل اليها خبراء الجيش اللبناني قبل سنوات، وتضمنت تثبيتا للنقطة ٢٣ (الثلاثية) بين لبنان وقبرص واسرائيل، حيث سيصار بعد نشر المرسوم في الجريدة الرسمية الى إيداع الأمم المتحدة نسخة عن القانون اللبناني الذي أقر سابقا، بالاضافة الى قرار تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة، تمهيدا لاعادة فتح أبواب التفاوض مع الحكومة القبرصية، وبالتالي دفع القبارصة الى تعديل الاتفاقية الموقعة بينهم وبين إسرائيل على حساب لبنان .

بتاريخ الاثنين ١٩-٩-٢٠١١وفي ما يخص خطة النقل، اقر مجلس الوزراء المخطط الاساسي للخطة كما وضعته وزارة الاشغال والنقابات المعنية، على ان يتم البحث فيها بشكل تفصيلي في وقت لاحق. وقال وزير الاشغال غازي العريضي لـ«السفير» ان النقاش الوزاري في هذا الموضوع كان ممتازا وغنيا، وقد تبنينا كل الافكار الايجابية، وبالتالي يمكن القول اننا دخلنا في حيز التطبيق التدريجي للخطة ونحن امام فرصة استثنائية لكي نحقق انجازات في هذا المجال .

بتاريخ ٢٠-٩-٢٠١١ أكد وزير المال محمد الصفدي خلال افتتاحه الاجتماع الثالث للجنة الفرعية الأوروبية - اللبنانية المعنية بالشؤون المالية والاقتصادية، على أن مشروع موازنة ٢٠١٢ «سينجز في الاسبوعين المقبلين»، كاشفاً أنه «يركز على تطوير التقديمات الاجتماعية»، ويستحدث «ضرائب جديدة ومنها الضريبة على الأرباح الرأسمالية»، فيما يلغي ضرائب أخرى مضرة بالاقتصاد.

المجلس التنفيذي لاتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان
في جلسة عادية له في مقره في حارة حريك .
الوقت وقت معالجة أوضاع الأجور ، وتامين شبكة الحماية الاجتماعية بما يريح اللبنانيين ووطنهم ويحفظ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

يهم اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان ان يؤكد على أحقية المطالب الاقتصادية المعيشية التي يتحرك من اجلها الاتحاد العمالي العام ، ولا شك ان ما وصلت إليه الأوضاع المعيشية والحياتية للناس باتت تتصدر أولويات اهتماماتهم، وهم بذلك سبقوا الحكومة بالتصدي لهذا الملف ، وباتوا يمتلكون زمامه ، وعليه فان الحكومة مدعوة بشكل أكيد لجعله ملفا أساسيا وشبه وحيد على طاولة جلستها المقرر عقدها يوم الأربعاء بتاريخ ٥-١٠-٢٠١١- ولا نرى سبيلا لإدارة مسؤولة لهذا الملف من قبل مجلس الوزراء غير ذلك ، فمع تقديرنا لكل ما يدور حوله من تشكيل للجان أو اجتماعات لها ، فان مآل النتائج الجادة لها هو طاولة مجلس الوزراء المطالب اليوم بأخذ المبادرة واقتصار الطرق لمعالجة نضجت ظروفها واستحق قطافها ، فليس الوقت غير وقت معالجة أوضاع الأجور ، وتامين شبكة الحماية الاجتماعية بما يريح اللبنانيين ووطنهم ويحفظ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

تصحيح الأجور وتطوير شبكة الحماية الاجتماعية مطلبان متلازمان

الحوار داخل الحكومة ومعها يختصر كل الطرق والمسؤولية الأولى والأخيرة عندها

الاتحاد العمالي العام يعلن الاضراب العام في ١٢ تشرين الأول واتحادات نقابية تعلن تأييدها

الاتحاد العمالي العام يستمر بالتفاوض ويشكل لجنة التحضير للاضراب ووزارة العمل تشكل لجنة المؤشر

كشفت مجريات ونتائج وظروف الحراك المطلبي في شهر أيلول أن الحوار مع الحكومة هو المآل الطبيعي المختصر لكل الطرق الهادفة الى معالجة الوضع الاقتصادي والمعيشي للبنانيين ، وهذا ما يعزز منطق وضع المسؤولية الأولى والأخيرة لمعالجة الوضع الاقتصادي والمعيشي للبنانيين عند الحكومة ،لا عند أي أحد غيرها ، وكشفت مجريات ونتائج وظروف الحراك المطلبي في شهر أيلول أيضا، أن مطالب الاتحاد العمالي المتعلّقة بتصحيح الأجور، لا بد أن تصاحبها مطالب أخرى متعلقة بشبكة الحماية الاجتماعية لكل اللبنانيين ، فتعديل الأجور لا تستفيد منه جميع الشرائح العاملة بأجر ، ولا الفقراء وصغار الكسبة أضف الى العدد الواسع من العاطلين عن العمل ، في ظل بطالة ترتفع نسبتها يوما فيوم ، ما جعل مطلب التغطية الصحّية الشاملة بشكل خاص ، والسكن والتعليم والنقل ، مطالب تتقدّم في ساحة النزال مع الحكومة ومع بعض أصحاب العمل ، وزير العمل شربل نحّاس، تقدّم بصفته وزير وصاية على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بمشروع التغطية الصحّية الشاملة إلى مجلس الوزراء، ومن المتوقّع أن يُدرج هذا المشروع على جدول أعمال الجلسة المقبلة في الخامس من تشرين الأول ، وباقي مطالب شبكة الحماية الاجتماعية تنتظر إهتمام الوزراء كل بميدانه، في هذه الاثناء تفتحت عيون النقابيين على محاولات جس النبض الشعبي حول رفع ضريبة الـ TVA ، أو التفريق بين قطاع عام وقطاع خاص في تصحيح الأجور ، أو مشروع العودة الى " ورقة فقر الحال " للحصول على تقديمات اضافية للفقراء من وزارة الشؤون الاجتماعية ، كبديل عن تصحيح الأجور ، وكل ذلك تم رفضه نقابيا ، وبقيت مطالب تصحيح الأجور، وتطوير شبكة الحماية الاجتماعية في واجهة التحرك النقابي ، التحرك الذي ضرب له النقابيون موعدا مبدئيا في ١٢ تشرين الأول ،هو دعوة صريحة وواضحة للحكومة لتحرك نفسها، وتستمع للمطالب العمالية المحقة ، فباضراب وبغيره ، لا بد أن يتصاعد الدخان الأبيض من البيت الحكومي ، فلنقتصر جميعا الطريق اليه بحوار معيشي اجتماعي داخل الحكومة ومعها ، وهذا ما أدركه وبدأه الاتحاد العمالي العام ، ولا مناص من استكماله ، فماذا في مجريات التحرك المطلبي للاتحاد العمالي العام ؟

بتاريخ ٢-٩-٢٠١١ أعلن رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن " ان فترة السماح للحكومة تضيق شيئا فشيئاً، وان عامل الوقت ينحسر أمامها، ويزداد في المقابل وجع الناس من جراء الازمة الاقتصادية المعيشية، التي سترخي بثقلها اكثر على ابواب العام الدراسي..." ويؤكد على ان فترة السماح امام الحكومة تضيق يوما بعد يوم، وعامل الوقت لا يعمل لمصلحتها، باعتبار ان المجلس التنفيذي سيجتمع الثلاثاء في ٦-٩-٢٠١١ لمناقشة الموضوع واتخاذ قرار بالتحرك.

بتاريخ ٢-٩-٢٠١١ انتقد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال لبنان مارون الخولي في بيان له، «موقف الهيئات الاقتصادية الرافض لتصحيح الاجور ورفع الحد الادنى والآلية القانونية المتبعة منذ الستينيات في هذا الخصوص، دون ان تقدم اي بديل من رفضها"، واعتبر أن هذه الهيئات «مارست ضغوطات كبيرة على الحكومة لصرف النظر عن هذا المطلب، ومنعت مجلس الوزراء من بحث قضية الاجور على الرغم من إلحاح الجهات العمالية على طرحه والبت به"، ودعا الهيئات الاقتصادية الى «الاقلاع عن هذه الممارسات ورفضها تصحيح الاجور" ، كما دعا الحكومة الى «التحرر من هيمنة أصحاب العمل على قرارها والاسراع في بت موضوع الاجور لان الاستمرار بتجاهله يعرّض الاستقرار الاجتماعي للاهتزاز".

بتاريخ ٣-٩-٢٠١١اعلن عن بدء وزير العمل شربل نحاس بتوجيه الدعوات الى الاتحاد العمالي العام والهيئات الاقتصادية، لتسمية ممثليها في لجنة المؤشر، تمهيداً لبدء اجتماعاتها ومناقشة موضوع تصحيح الاجور المطروح.

بتاريخ الاثنين ٥-٩-٢٠١١ زار السرايا وفد من الاتحاد العمالي العام برئاسة غسان غصن والتقى رئيس الحكومة وقال غصن بعد اللقاء : «رد الرئيس كان مباشرا، فقد أكد اولا تشكيل اللجنة الاقتصادية الاجتماعية برئاسته وتسمية أعضائها، على أن تبدأ لجنة المؤشر باجتماعها، خصوصا بعدما تسلم الاتحاد العمالي العام كتابا بتسمية أعضاء في اللجنة، وقد فعلنا.

ويجب أن تبدأ فورا الاجتماعات، وكـذلك موضوع المجلس الوطني للأسعار الذي هـو مسؤولية وزارة الاقتـصاد، وسيدفع رئيس الحكومة في اتجاه تشكيله. كل هـذه المواضيع يجب أن تنتـهي خلال شهر، ولا فترة سماح، وسيكون لنـا موقف، وغدا سنبحث في جلسة المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي في كـل هذه الأجواء، ونحدد، كما اتفقنا مع دولة رئيس الحكومة، أن مهلة كل هذه المرحـلة التفاوضية، إن لناحية تصحـيح الأجـور أو الغلاء وزيادة التقديمات الاجتماعية يجب ألا تزيد على شهر، وفي ضوء ذلك نقرر".

بتاريخ ٦-٩-٢٠١١ قرر المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في لبنان، في جلسةً استثنائية برئاسة غسان غصن، «إعلان الإضراب العام والتظاهر على كافة الأراضي اللبنانية ودعوة الاتحادات العمالية إلى عقد جمعيات عمومية لتنظيم هذا الإضراب والتظاهرات وذلك، يوم الأربعاء ١٢ تشرين الأول ٢٠١١.

بتاريخ ٧-٩- ٢٠١١ الاتحاد العمالي العام يسمي مندوبيه الى لجنة المؤشر غسان غصن (رئيس الاتحاد) وحسن فقيه (نائب الرئيس) كمندوبين عنه.ورأى غصن أنه «آن الاوان لمأسسة هذه اللجنة اسوة بكل الدول، وان تجتمع دوريا لاعلان نسبة التضخم بعد توحيد المعايير المختلفة التي يصدرها المصرف المركزي والاحصاء المركزي والخبراء والاكتواريون وغيرهم».

بتاريخ ١٥-٩-٢٠١١حذر اتحاد النقابات العمالية للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة في بيان له «من المماطلة في إقرار تصحيح الأجور وزيادة التقديمات من تعويضات عائلية ومنح مدرسية، الى بدل نقل عادل ووضع سقف لسعر صفيحة البنزين، ولجم فلتان الأسعار»، ودعا الحكومة الى رسم سياسة اجتماعية ـ اقتصادية عادلة متوازنة تأخذ في الاعتبار مصالح المواطنين قبل غيرهم، ويكون محورها الإنسان قبل البنيان والعمران».

وأكد الاتحاد «تلبية دعوة الاتحاد العمالي العام الى الإضراب في الثاني عشر من الشهر المقبل»، وناشد النقابات والاتحادات «والشرائح الاجتماعية المتضررة، التضامن ورصّ الصفوف بعيداً من الحساسيات والحسابات السياسية الضيقة»، معلناً أنه «يجري سلسلة لقاءات عمالية لجمعياته العمومية في المؤسسات والمناطق تحضيراً لأوسع مشاركة في التحرّكات التي يدعو إليها الاتحاد العمالي العام

بتاريخ ١٩-٩-٢٠١١أكد اتحاد نقابات عمال البناء والأخشاب في بيان له «تأييده ودعمه لقرار الاتحاد العمالي العام بالدعوة إلى الإضراب العام يوم ١٢ تشرين الأول المقبل، وتأكيده على تحقيق المطالب في تصحيح الأجور والسلم المتحرك للأجور وتخفيض أسعار البنزين وسائر المحروقات ومكافحة الغلاء والاحتكار ورفض زيادة الأقساط المدرسية والمحافظة على تقديمات الضمان الاجتماعي وتطويرها وتوسيعها . ودعا كافة نقابات القطاع لعقد الاجتماعات واللقاءات مع العمال واللجان النقابية تحضيراً واستعداداً لتنفيذ الإضراب العام والتظاهر يوم ١٢ تشرين الأول المقبل.

بتاريخ ١٩-٩-٢٠١١اعلن اتحاد نقابات مزارعي التبغ والتنباك في لبنان تأييده التام وتبنّيه لمطالب الاتحاد العمالي العام كافة، ومشاركته الواسعة في تنفيذ الإضراب والتظاهر اللذين دعا إليهما الاتحاد العمالي العام في الثاني عشر من شهر تشرين الأول المقبل.

بتاريخ ٢٢-٩-٢٠١١ أعلن الاتحاد العمالي العام أنه باشر ، ولجان الاضراب الخطوات التنفيذية تحضيرا للاضراب والاعتصامات في ١٢ تشرين الأول المقبل، من خلال تكثيف الاجتماعات ووضع القرارات موضع التنفيذ، ابتداء من اللقاءات مع الاتحادات المناطقية والجهوية، ووضع الشعارات التي ستتضمنها اليافطات، وتحديد أماكن التجمع والانطلاق في المسيرات في المناطق، ومن ثم تحديد اماكن الاعتصامات، وذلك في اطار تجهيز كل مستلزمات التحرك المزمع في ١٢ تشرين المقبل

بتاريخ ٢٢-٩-٢٠١١ رأى اتحاد النقابات العمالية للطباعة والاعلام في بيان ان مطلب تصحيح الاجور ورفع الحد الادنى ليس ببدعة بل هو مطلب حق نص عليه قانون العمل في المادة ٤٤ ويجب رفع الحد الادنى وتصحيح الاجر واعتماد السلم المتحرك للاجور، وإعادة العمل بربط التعويض العائلي بالحد الادنى للاجور الذي كان معمولا به قبل سنة ١٩٩٦، وتعديل الشطور المعفاة من ضريبة الدخل..» ومن اجل الضغط لتحـقيق هذه المطالب ندعو الى اوسع مشـاركة في التحرك الذي دعا اليه الاتحاد العمالي العام في ١٢ تشرين الاول المقبل

بتاريخ ٢٣-٩-٢٠١١ أعتبر وزير العمل شربل نحاس في تصريح ان «مسألة الأسعار والأجور دائمة واساسية الا انها لا يجب ان تخفي مسألة أهم وهي التغطية الصحية الشاملة لكل اللبنانيين من دون اشتراكات لانها موضوع بنيوي يوطد العلاقة بين الناس والدولة»، مشيرا في هذا السياق الى «تأليف لجنة المؤشر التي ستجتمع نهاية الاسبوع المقبل».وشدد على «ربط موضوعي التغطية الصحية ومطالب العمال وارتفاع الأجور»، وقال «اننا لسنا بعيدين عن مطالب الإتحاد العمالي العام ونتفاعل معها بشكل يؤمن مصالح كل الشعب اللبناني ويعيد ترسيخ مشروعية الدولة بنظر اللبنانيين

بتاريخ ٢٣-٩-٢٠١١ دعا المجلس التنفيذي لنقابة عمال ومستخدمي المياه في البقاع، في بيان له الى المشاركة بالإضراب العام الذي دعا اليه الإتحاد العمالي العام بتاريخ تشرين الاول المقبل «من اجل رفع الحد الأدنى للأجور.

بتاريخ ٢٤-٩-٢٠١١ عقد في مقر الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان لقاء نقابيا ، ضم اتحاد جامعة النقابات واتحاد النهضة واتحاد البناء والأخشاب واتحاد الصناعات الغذائية واتحاد عمال البقاع والاتحاد الوطني. وأكدت الاتحادات المجتمعة دعم قرار الاتحاد العمالي العام بتنفيذ الإضراب والتظاهر في ١٢ تشرين الأول والسير بهذا التحرك إلى أن تتحقق المطالب العمالية، وخاصة تصحيح الأجور على أساس الشطور ورفع الحد الأدنى إلى مبلغ مليون ومئتي وخمسين ألف ليرة وإعادة ربط التعويضات العائلية بالحد الأدنى للأجور.

بتاريخ ٢٦-٩-٢٠١١ أيد اتحاد نقابات موظفي وعمّال قطاع النقل الجـوي بعد اجتماع موسع برئاسة محمد شبلي فواز، قرار المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام تنفيذ الإضراب العام وتنظيم التظاهـرات في بيروت وفي سائر المناطق في ١٢ تشرين الأول. ورفض الاتحاد زيادة الضرائب غير المباشرة، وخصوصاً زيادة الضريبة على القيمة المضافة، وطالب بتحديد سقف لأسعار المحروقات، وخصوصاً البنزين والمازوت، وزيادة المنح المدرسية وزيادة بدل النقل.

بتاريخ ٢٦-٩-٢٠١١ أصدر وزير العمل شربل نحاس القرار رقم ١/١٢١ القاضي بتشكيل «لجنة مؤشر الغلاء»، وقد تألفت اللجنة من: وزير العمل شربل نحاس رئيساً، مدير عام وزارة العمل بالانابة عبد الله رزوق نائباً للرئيس، رئيس الديوان علي فياض عضواً مقرراً، فضلاً عن الأعضاء: ممثل وزارة المالية شربل شدراوي، ممثل ادارة الاحصاء المركزي زياد عبد الله، رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، ممثل جمعية الصناعيين وليد عساف، رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن ونائب الرئيس حسن فقيه . ودعا وزير العمل ، لجنة المؤشّر إلى عقد أول اجتماعاتها يوم الجمعة في ٣٠-٩-٢٠١١ ، وطلب من الأطراف المشاركة إعداد دراساتها وآرائها المكتوبة لعرضها في هذا الاجتماع والانطلاق مباشرة لمناقشة المطالب المتعلّقة بتصحيح الأجور وتطوير شبكة الحماية الاجتماعية، ولا سيما مشروع الضمان الصحّي لجميع اللبنانيين

بتاريخ ٢٧-٩-٢٠١١دعا «اتحاد نقابات موظفي وعمال الفنادق والمطاعم والتغذية واللهو في لبنان»، العاملين في القطاع كافة، «للمشاركة في تظاهرة الاتحاد العمّالي العام في ١٢ تشرين الأول ، والتوقّف عن العمل في اليوم نفسه». وطالب «الاتحاد» الذي عقد اجتماعاً لمجلسيه التنفيذي والمندوبين، «الاتحاد العمّالي العام بعدم التراجع عن الإضراب إلاّ إذا تحقّقت المطالب المحقّة .

بتاريخ ٢٨-٩-٢٠١١ أكدت الجمعية العمومية لاتحاد النقابات العمالية للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة، باجتماع لها في الاتحاد العمالي العام «التحضير اليومي للإضراب العام والتظاهر في كل الأراضي في ١٢ تشرين الأول المقبل»، محذرة من «تصعيد الموقف في حال عدم الاستجابة لمطالب الاتحاد العمالي العام».

بتاريخ ٢٩-٩-٢٠١١ اصدر المجلس التنفيذي لنقابة مستخدمي وعمال شركة طيران الشرق الأوسط والشركات التابعة اثر اجتماع له بياناً، أعلن فيه تأييده الكامل والتزامه التام بقرار الاتحاد العمالي العام بتنفيذ الإضراب العام وتنظيم التظاهرات في بيروت وسائر المناطق اللبنانية بغية تحقيق المطالب التي رفعها الاتحاد حول تصحيح الأجور وفقاً للمعدل التراكمي للتضخم منذ ١٩٩٦، ودعا جميع العمال والموظفين في شركة طيران الشرق الأوسط والشركات التابعة الى «الالتزام التام بالإضراب بمن فيهم عمال المتعهدين ، وحذر المجلس مدراء الشركة والشركات التابعة من مغبة الضغط على العمال والموظفين لردعهم عن الالتزام بالإضراب.

بتاريخ ٢٩-٩-٢٠١١ أصدر النقابي مارون الخولي بيانا انتقد فيه « تحويل الحكومة لجنة المؤشر من لجنة للحوار بين أطراف الإنتاج إلى أداة لتضييع الوقت وتمييع الإضراب،» « ولا تهدف إلا إلى تنفيس الشارع وتأجيل التحرك العمالي»، وأضاف الخولي إن « على الحكومة عدم التهرب من استحقاق تصحيح الأجور وعليها مواجهة الانخفاض الكبير في قيمة الأجور والاستغلال الاقتصادي والظلم الاجتماعي الناتج من هذا الواقع وانعكاسه السلبي على الحياة المعيشية».

الاتحاد العمالي العام يتابع لقاءاته وحواراته الرسمية مع الوزراء

في موازاة ذلك تابع الاتحاد العمالي العام لقاءاته مع وزراء في الحكومة بهدف إنجاز موضوع تصحيح الاجور وتعزيز التقديمات الاجتماعية، قبل موعد الاضراب الذي قرره المجلس التنفيذي للاتحاد في ١٢ تشرين الاول المقبل، فزار لهذه الغاية نائب رئيس مجلس الوزراء سمير مقبل ووزيري المالية محمد الصفدي، والاقتصاد والتجارة نقولا نحاس. والصناعة فريج صابونجيان .

عند نائب رئيس مجلس الوزراء سمير مقبل

بتاريخ الجمعة ١٦-٩-٢٠١١ التقى وفد الاتحاد العمالي العام برئاسة غسان غصن نائب رئيس مجلس الوزراء سمير مقبل في مكتبه في الرابية وعرض معه التطورات وآخر ما توصل اليه على صعيد مطالب الاتحاد. وأكد مقبل بعد الاجتماع على الحق بزيادة الاجور، ولكنه سأل: هل تحل المشكلة اذا رفعت الاجور؟ فهذا ليس الحل بل الحل يكون بالمراقبة والمحاسبة على أسعار المواد الغذائية، وتوقيف الهدر الحاصل، ودعم التقديمات التي يمكن تقديمها للمواطن على صعيد التعليم والصحة وضمان الشيخوخة والنقل، وهذا ما يحل المشكلة.» وردا على سؤال، أجاب: «هناك لجنة تألفت من ٤ أعضاء من الاتحاد، ورئيس الحكومة سيتخذ القرار بتعيين لجنة وزارية من قبله للاجتماع بالاتحاد العمالي لإيجاد حل قبل تنفيذ الاضراب في ١٢ تشرين الاول».

وعند وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس

وبتاريخ ١٦-٩-٢٠١١ التقى فد الاتحاد العمالي العام وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس ، بحضور المدير العام لوزارة الاقتصاد بالانابة فؤاد فليفل، وبحث معه في المطالب العمالية المطروحة ولا سيما تلك التي تتعلق بالوزارة. ونبه نحاس الى انه يجب إعادة النظر بالضريبة على القيمة المضافة لأنها تتناول كل السلع من دون استثناء ويتحمل أوزارها ذوو الدخل المحدود بحيث لا تشمل السلع الاستهلاكية الاساسية. واثر انتهاء اللقاء قال رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن: «بدأنا اليوم تحركنا خلال مهلة الشهر لنناقش فيها المطالب مع الوزراء المعنيين، خصوصا ان حوارا صريحا وفعليا وحقيقيا قد بدأ لتقويم الخلل الاقتصادي الاجتماعي من مدخلين اساسيين كنا قد ركزنا عليهما في الاتحاد العمالي العام، هما تصحيح الاجور وزيادة التقديمات الاجتماعية لا سيما الضمان الصحي للبنانيين، وتأمين النقل العام والمدرسة الرسمية وغيرها من التقديمات الضرورية والتي هي على عاتق الدولة.

عند وزير الصناعة فريج صابونجيان

بتاريخ ٢٧-٩-٢٠١١ التقى وفد الاتحاد العمالي العام برئاسة غسان غصن وزير الصناعة فريج صابونجيان، وقال صابونجيان ، إن الاجتماع كان مفيداً، «اطلعت على أفكارهم المشجعة للصناعة والصناعيين. تبادلنا الآراء. وأكدت في المناسبة أنني مع زيادة الأجور وتحسين أوضاع العمال». وأوضح صابونجيان أنه يؤيّد تصحيح الأجور، على أن يجري ذلك ضمن إطار علمي،

وسعد الدين حميدي صقر : نأمل في ان نصل الى نتيجة ايجابية قبل استحقاق ١٢ تشرين الاول

وبتاريخ ٢٩-٩-٢٠١١ وفي تعليق للأمين العام للاتحاد العمالي سعد الدين حميدي صقر لجريدة اللواء قال: اتفقنا مع الرئيس ميقاتي على دعوة اللجنة الاقتصادية من أجل البدء بالحوار وتكثيف الاجتماعات لدرس مؤشر الاسعار والزيادات المرتقبة على الرواتب والاجور، وذلك قبل استحقاق ١٢ تشرين الاول المقبل، وفي ضوء المحادثات وجديّتها نأمل في ان نصل الى نتيجة ايجابية قبل هذا التاريخ، وبالتالي لن ننتظر ربع الساعة الاخير لمعالجة المواضيع على نار حامية• وعن اجتماع لجنة المؤشر يوم الجمعة ٣٠-١١-٢٠١١ قال: اجتماع لجنة المؤشر له دور اساسي، حيث سيتقدّم الاتحاد العمالي والهيئات والاحصاء المركزي ، بمؤشر الغلاء لتوحيد الرؤية حول هذا الموضوع•وأمل من الهيئات الاقتصادية «مرونة اكثر تجاه مطالبنا، لا ان تتهم الاتحاد بإدخال البلد في نفق مظلم»، وقال: الدولة مسؤولة عن فلتان الاسعار وعدم ضبطها إن لجهة الكتب المسعّرة باليورو أو بالنسبة الى الاقساط المدرسية واسعار السلع والمواد الغذائية وغيرها•

انطلاقة لجنة المؤشر بين الطروحات المقبولة وتباينات مؤشرات غلاء المعيشة
همّ الحكومة التوفيق بين قدرة الخزينة وقدرة المؤسسات.. وهمّ العمال تعويض الخسائر
المطروح: تصحيح مقطوع كما العام ٢٠٠٨.. وتحسين بدلات النقل ومضاعفة المنح المدرسية

كتب عدنان الحاج في السفير بتاريخ ٢٩-٩-٢٠١١

مع انطلاقة اجتماعات لجنة مؤشر غلاء المعيشة الرسمية هذا الأسبوع (غداً الجمعة) وبعد طول انقطاع، لا بد من الاعتراف بصعوبة الظروف المعيشية والحياتية الناجمة عن ضعف القدرة الشرائية للأجور والأسر عامة. الأمر الذي جعل موضوع تصحيح الأجور في طليعة هموم العمال واهتمامات اصحاب العمل والدولة على اعتبارهم أطراف الانتاج الثلاثة من جهة وشركاء في تحمل الأعباء والنتائج.

في المناسبة ان هذا الاجتماع يفترض ألا يعود الى طريقة سوق عكاظ في المناقشات بفعل تعدد التقديرات لحجم التضخم ونسب غلاء المعيشة التي أصابت المداخيل منذ العام ١٩٩٦، وهو تاريخ آخر تصحيح فعلي للأجور، حيث بلغ التراكم التضخمي منذ ذلك التاريخ حتى العام ٢٠١٠ ما مجموعه ١٢٠ في المئة بما يعني أن الاجور فقدت اكثر من ٦٠ في المئة من قيمتها بفعل الغلاء المستمر. ولا ضرورة للتذكير بالزيادة المقطوعة التي اعطيت في العام ٢٠٠٨ بمعدل ٢٠٠ الف ليرة وهي اشبه بمساعدة اجتماعية وليست تصحيحاً لخلل الاجور.

معروف أن احتسابات غلاء المعيشة متضاربة وبفروقات كبيرة بين مؤشرات العمال واصحاب العمل والدولة وحتى مؤشر مصرف لبنان الذي قدر التضخم للعامين الماضيين والعام الحالي بأكثر من ٦ في المئة سنوياً، وهو سيتخطى خلال العام الحالي هذه النسبة بكثير تبعاً لابواب الانفاق وهو سيقارب الـ٨ في المئة على الأقل وبتفاؤل شديد.

من هنا تبرز اعترافات بعض اصحاب العمل بوجود غلاء، وبضرورة تصحيح الاجور ولكن ليس بكل القطاعات، على اعتبار ان هناك مؤسسات لا تتحمل أية زيادة وهذه نقطة تحتاج الى نقاش اكثر من غيرها امام الشكوى العامة لاصحاب المداخيل المتدنية الذين يدفعون الزيادة قبل ان يقبضوها، وهذا ما حصل خلال العام ٢٠٠٨، حيث أكلت زيادات الأقساط المدرسية وحدها كامل زيادة الـ٢٠٠ الف ليرة وقبل صدور مرسومها من قبل مجلس الوزراء. ناهيك عن أعباء زيادة فواتير الكهرباء والمياه والاتصالات المزدوجة، إضافة إلى صعوبات كلفة المساكن والصحة والتعليم وكلها من الأمور التي لا تعرف التراجع في اكلافها.

وضع الدولة يختلف وهو العاجز ابداً من الناحية المالية وهو امر يتطلب اصلاح المؤسسات وتقليص ملاكات القطاع العام واعادة هيكلة الرواتب والموظفين، على اعتبار ان الرواتب والأجور في القطاع العام ترهق الموازنة بسبب تضخمها من دون انتاجية مقابلة بحيث يمكن تحسين مداخيل الموظفين بوقف التنفيعات في حشو الادارات بالمتعاقدية والمتعاملية والمستشارين على حساب الملاكات الفارغة التي تغطيها الادارات الموازية مع كل وزير او مسؤول وهذا بيت القصيد بالنسبة للقطاع العام.

الاتحاد العمالي العام جدي في تحركه هذه المرة على اعتبار انه لم يعد قادراً على التهرب من مسؤولياته مراعاة للمرجعيات السياسية والطائفية المتمثلة فيه مما افقده الكثير من قدراته التمثيلية، وهذه فرصته لاعادة ترميم الحركة النقابية بإعادة احياء الحركة المطلبية.

الطروحات كثيرة ويجب ان تكون علمية اكثر وواقعية بشكل كبير، من حيث تحقيق الزيادة التي من شأنها ان تحرك القطاعات الاقتصادية والتجارية بعد زيادة قدرة الاسرة الشرائية من جهة، وضبط الاسعار والفلتان الحاصل من جهة ثانية، حيث تختلف اسعار السلعة الواحدة بين منطقة وأخرى وشارع وآخر.

هنا لا بد من اعادة النظر بالحد الادنى للأجور وهو أمر معترف به من الجميع، ورفعه الى ٧٥٠ الفاً او ٨٠٠ الف ليرة كحد معقول في هذه الظروف، وهو غير كاف، كذلك لا بد من تحسين لواحق الاجور من خلال سياسات الدعم للأسر الفقيرة التي تركز عليها وزارة المالية مع وزارة الشؤون الاجتماعية ولو مرحلياً، بانتظار تحسن الظروف وفرص العمل. النقطة الاخرى تتعلق بإعادة النظر بالتعويضات العائلية وتحسين تقديمات الضمان الاجتماعي، وهو امر يحتاج الى مرسوم سريع. اضافة الى زيادة بدلاتالنقل والمنح المدرسية التي تحولت الى ما يشبه «الشحادة» وهي حالياً ٥٠٠ الف ليرة على الولد ولا تتعدى المليون ليرة على ثلاثة اولاد بمعنى كلفة الولد حوالى ٣٥٠ الف ليرة.

هذا الأمر يجب ان يترافق مع تحسين ظروف العمل والحد من البطالة، حيث تعود نسبة المنتجين في الاسر واحدا الى اثنين او اثنين الى اربعة بدلاً من الاعتماد على عنصر واحد يعيل أربعة اشخاص، وهذا امر مثبت في اكثر الحالات الاجتماعية.

المطروح من المطالب بين المقبول والمرفوض

السؤال هو هل هناك زيادة غلاء معيشة للعام ٢٠١١؟

الجواب هو ان المطروح اليوم والذي يمكن ان يقبله الاتحاد العمالي العام لوقف تحركه المقرر هو:

١- رفع الحد الادنى للأجور بنسبة لا تقل عن الـ٥٠ في المئة بحيث يصل الى ٧٥٠ ألف ليرة شهرياً، مع وجود شطر آخر لرواتب ما فوق الحد الأدنى، بحيث يصل الحد الأقصى للزيادة مهما بلغ الراتب إلى حوالى ٥٠٠ الف ليرة. وتدخل حسابات أصحاب العمل والدولة في هذا المجال حول كلفة الزيادة على تعويضات نهاية الخدمة ومعاشات التقاعد وتراكمها بمفعول رجعي على السنوات الماضية، مع العلم أن التضخم اكل تعويضات نهاية الخدمة وقيمتها الشرائية بفعل سنوات التضخم السابقة واللاحقة.

٢- زيادة بدلات النقل للعاملين بحدود الـ٤ آلاف ليرة يومياً، وهناك طرح يتم تداوله، يقضي بمقايضة زيادة بدلات النقل بالشطر الثاني من التصحيح بحيث تكون الزيادة المقطوعة على الاجور بحدود ٢٥٠ الف ليرة فقط.

٣- النقطة الثالثة، اضافة الى سياسة المساعدات هي مضاعفة المنحة المدرسية لإجراء القطاع الخاص لتكون مليون ليرة على الولد بدلا من ٥٠٠ الف ليرة. على ان يترافق ذلك مع تحسين تقديمات الضمان مع استبعاد اعادة ربط التعويضات العائلية بتطور الحد الادنى للأجور وهي كانت تشكل قبل فصلها ٧٥ في المئة من الحد الادنى على الزوجة والاولاد الخمسة بواقع ١١ في المئة على كل ولد و٢٠ في المئة للزوجة غير العاملة.

هذه الامور كانت صلب النقاش مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي والعمال، حيث كان هم عجز الخزينة والموازنة وأثر الزيادة احد ابرز الهموم عند الرئيس نجيب ميقاتي ووزير المالية محمد الصفدي.

على صعيد القطاع المصرفي لا يجد مشكلة في ضرورة تصحيح الاجور المدروس، لا سيما ان المفاوضات بين جمعية المصارف واتحاد الموظفين توقف حول العقد الجماعي وتقديماته بانتظار قرار تصحيح الأجور ونسبته وانعكاساته على أجور قطاع موظفي المصارف.

الاجتماع الأول للجنة المؤشر: إجماع على مبدأ تصحيح الأجور برغم «شيطان» التفاصيل

نجح ممثلو العمال في اجتماع لجنةمؤشرغلاءالمعيشة الذي استمر حوالى ساعتين ونصف الساعة في انتزاع إجماع كل الأطراف على مبدأ تصحيح الأجور وأولويته. ومفاد ذلك أن الخلاف سيتركز من الآن فصاعداً حول حجم التصحيح المنشود، والفترة اللازمة لوضعه في التنفيذ، مع رجحان كفة إدراجه ضمن موازنة ٢٠١٢.

اللجنة التي تمادت الحكومات المتعاقبة في إهمال دورها، لم تجتمع خلال ٧ سنوات إلا مرة واحدة فقط. وقد تشكلت غداة القرار رقم ١/١٢١ الصادر عن وزير العمل بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٦. وهي تتألف من وزير العمل شربل نحاس رئيساً، مدير عام وزارة العمل بالإنابة عبد الله رزوق نائباً للرئيس، رئيس الديوان علي فياض عضواً مقرراً، فضلاً عن الأعضاء: ممثل وزارة المالية شربل شدراوي، ممثلا إدارة الإحصاء المركزي مرال توتليان وزياد عبد الله، رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، ممثل جمعية الصناعيين وليد عساف، رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن ونائب الرئيس حسن فقيه.

وقد جلس ممثلو العمال في الاجتماع الهادئ، الذي شابه حذر شديد، قبالة خصومهم الطبقيين. وضعوا أوراقهم المحضّرة على عجل لكن المدروسة بعناية ودراية أمامهم على طاولة التفاوض، وراحوا يبحلقون في العيون العديدة المثبّتة عليهم. ثم بادروا إلى طرح العناوين العامة للمواضيع الخلافية.

فتناول رئيس الاتحاد العمالي غسان غصن مسألة مأسسة لجنة المؤشر، بما يراعي نظامها الداخلي والوظيفة المنوطة بها بموجب قانون إنشائها وبما يعيد الاعتبار إليها من قبل مؤسسات الدولة. كما تطرق غصن إلى موضوع تحديد الدور الحقيقي للجنة ودورها في رصد حركة تطور الأسعار والأجور عبر اعتماد مؤشرات وبيانات إحصائية وتثقيلات أسعار كل السلع والخدمات، فضلاً عن كلفتها الفعلية على الأجور. وتناول غصن أيضاً موضوع تخفيف الأعباء عن الأجور، لا سيما تلك المرتبطة بالنقل والكهرباء والتعليم والصحة.

وتوجّه ممثلو العمال إلى أصحاب العمل بطلب النأي بهم عن موضوع تكاليف الإنتاج. ذاك أن العمال شركاء لأصحاب العمل في الإنتاج، ويتقاضون أجورهم مقابل تعبهم، بالطريقة عينها التي يحقق فيها أصحاب العمل أرباح مقابل توظيف رساميلهم.

وعلم أن ممثلي العمال أوضحوا لخصومهم أن ارتفاع أسعار العقارات الصاروخي خلال السنوات الأخيرة، الذي لم يلق أي اعتراض من قبل أصحاب العمل، فضلاً عن الفوائد المصرفية العالية التي فاقت في أحيان كثيرة الأرباح المحققة، يشكلان كلفة على الإنتاج أكبر بكثير من كلفة تصحيح الأجور عامةً. كما رفضوا المقايضة الجائرة القاضية بزيادة ساعات العمل في مقابل زيادة الأجر. وإذ شدّد غصن على أن الزيادة المنشودة ستطاول العاملين في القطاعين العام والخاص، أكد أنه إذا لم يتبلور حل قبل موعد الإضراب الذي دعا إليه الاتحاد في ١٢ تشرين الأول، فهذا يعني أن الإضراب قائم، ولا تراجع عنه.

وختم غصن بالقول: إن الأطراف الموجودة في الاجتماع كافة اتفقت على ضرورة دعم الدولة للقطاعات الإنتاجية، نظراً لدورها المحوري في تعزيز النمو وخلق فرص العمل.

نحاس: لإدراج الحل في موازنة ٢٠١٢

وكان نحاس افتتح الاجتماع بالتأكيد على ضرورة تصحيح الخلل المعيشي الناجم عن النمط الاقتصادي الذي ساد في لبنان خلال الفترة السابقة. وشدد على أن «الاجتماع أفضى إلى تأليف ثلاث لجان فرعية الأولى تعنى بمسألة المؤشر، الثانية تعنى بسياسة الأجور والتشغيل، والثالثة تعنى بالسياسات العامة للدولة والتنافسية والإنتاجية الاقتصادية ككل. وهذه اللجان سوف تجتمع تباعاً مطلع الأسبوع المقبل على مدة ثلاثة أيام ثم تعود اللجنة الأصلية للاجتماع في نهاية الأسبوع لاستخلاص النتائج. وإذا لم تكن هذه الجلسة هي الأخيرة، ربما يكون هناك جلسة ثانية ونهائية للصعود الى مجلس الوزراء باقتراحات واضحة ومتكاملة».

شماس: لتتحمل الدولة وحدها الكلفة!

أما شماس فأكد جهوزيته التامة لتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين، على أن تتحمل الدولة وحدها كلفة التصحيح! إذ قال: اريد أن أؤكد ان الجو الذي ساد كان منفتحاً وبعيداً كل البعد عن التشنج والشروط المسبقة وهناك وعي كامل لدقة المرحلة. ونحن كجمعية تجار بيروت نعي صعوبة الشروط الحياتية والمعيشية بالنسبة للمواطنين، ونحن جاهزون لتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين والاسر اللبنانية من خلال مجموعة من التدابير المتعلقة بالضمان الاجتماعي والنقل المشترك والمدرسة الرسمية وخطة مكافحة الفقر إضافة الى تحديد الحد الأدنى للأجور. ونحن نعتبر أن الحد الأدنى للأجور هو دين ممتاز على عاتق صاحب العمل. من هنا ينبغي تحديده بدقة متناهية من أجل ان نبقى ملتزمين به في كل المراحل السابقة. ولا يغيب عن بالنا أن تحديد هذا المستوى للأجور يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الواقع المالي للمؤسسات والدولة والضمور للاستهلاك وللاستثمار ونسبة النمو في لبنان، وأيضاً المتغيرات الحاصلة من حولنا.

بدوره، أكد عساف على الجو الإيجابي الذي «ساد في الاجتماع حيث كان هناك وجهة نظر موحدة تقريباً، مع العلم أنه في مقابل سياسة الأجور يجب ان نذكر الحكومة بسياسة الحوافز للقطاعات المنتجة، الحوافز الضريبية والمحافظة على القدرة التنافسية للقطاع المنتج في لبنان ومنها الطاقة وكلفتها، لأنها عامل مهم للصناعة اللبنانية حتى نستطيع أن نوجد سياسة ضريبية وتنافسية للقطاع المنتج بالتوازي مع سياسة الأجور.

مواقف داعمة للتصحيح

وصدرت مجموعة من المواقف القطاعية والنقابية أكدت دعمها للاتحاد العمالي العام في سعيه لتصحيح الأجور ومعالجة المشاكل المعيشية. إذ دعمت نقابة محرري الصحافة اللبنانية مطالب الاتحاد، واضعة الجسم الصحافي في قلب المواجهة من أجل تعزيز القدرات الشرائية المتآكلة للغالبية العظمى من اللبنانيين. فرأت، في اجتماعها الدوري الذي عقدته في مقرّها برئاسة نائب النقيب سعيد ناصر الدين وبحضور أعضاء مجلس النقابة والمستشارين، أن الأحوال المعيشية باتت لا تطاق والبطالة إلى ارتفاع، لا سيما في صفوف الشباب، إضافة إلى الغلاء المستشري الذي يطاول السلع الغذائية وأسعار المحروقات والأقساط المدرسية. وان السكوت عن هذا الوضع البائس لا يجوز إطلاقاً». وأكدت النقابة دعمها «جميع التحركات المطلبية المشروعة وهي على تشاور دائم مع الاتحاد العمالي العام واتحاد نقابات المهن الحرة وكل الهيئات النقابية المعنية للتنسيق وتوحيد المواقف حيال ما يتهدّد المواطنين في لقمة عيشهم». وشدّدت النقابة على أن رفع الحدّ الأدنى للأجور هو حّل جزئي ينبغي أن يحصّن بسلسلة من التدابير مثل ضمان الشيخوخة والضمان الإلزامي، وتنظيم النقل العام على أسس عصرّية والرقابة الصارمة على أسعار السلع والدواء. وهي تدعو الزملاء إلى المشاركة في كل التحركات المطلبية التي يدعو إليها الاتحاد العمالي».

كما رفض المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان كل التسريبات التي تصدر من قبل الحكومة عن عدم قدرة الخزينة والقطاع الخاص على تحمل تصحيح الاجور وتطوير التقديمات الاجتماعية.

وطلب الاتحاد من أعضاء لجنة المؤشر الموافقة على المطالب المرفوعة من قبل الاتحاد العمالي، محذراً من زيادة الضريبة على القيمة المضافة، ومن عدم اقرار السلم المتحرك للاجور ورفع الحد الادنى الى مبلغ مليون و٢٥٠ ألف ليرة. وطالب بزيادة بدل النقل الى ١٦ ألف ليرة، وبرفع المنح المدرسية عن جميع الاولاد والتعويضات العائلية واعادة الدفع المباشر من الضمان للمضمونين، فضلاً عن تأمين التغطية الصحية الشاملة لكل الشعب اللبناني. واكد على ضرورة الفصل بين زيادة الايجارات السكنية وزيادة الأجور. ودعا إلى التحضير للتحرك والإضراب والتظاهر يوم الأربعاء في ١٢ تشرين الاول.

ولم يغب موظفو المصارف عن المشهد العمالي الصاخب الذي طغى أمس. اذ أكد المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات موظفي المصارف «تأييده لمطالب الاتحاد العمالي العام ودعمه لتحركات الاتحاد لاقرار مطلب تصحيح الاجور واقرار مشروع قانون التقاعد والحماية الاجتماعية، الذي لا يجوز نسيانه في ادراج مجلس النواب، كما فوّض المجلس رئيس الاتحاد اتخاذ الخطوات الآيلة الى مشاركة اتحاد موظفي المصارف في الاضراب الذي دعا اليه الاتحاد العام في ١٢ تشرين الاول». واعتبر المجلس أن التأخير في إنهاء مفاوضات تجديد عقد العمل الجماعي الى حين صدور قرار التصحيح سيؤدي الى زعزعة الاستقرار في القطاع المصرفي، مشيراً الى أن «موظفي المصارف بسوادهم الاعظم يتقاضون أجوراً شبيهة بأجور سواهم من العاملين في القطاع الخاص والتي اصبحت غير كافية لتأمين حاجاتهم الضرورية».

وأعلن المجلس التنفيذي للاتحاد المهني لنقابات عمال الكيماويات في لبنان، تأييده الكامل لقرار الاتحاد العمالي العام بإعلان الإضراب العام والتظاهر بتاريخ ١٢ تشرين الاول ٢٠١١، تأكيداً لأحقية واهمية المطالب المطروحة. وتبنى كل المطالب التي طرحها الاتحاد العمالي العام وفي مقدمها تصحيح الاجور، ورفع الحد الادنى الى مليون و٢٥٠ ألف ليرة مع تصحيح الشطور على أساس التضخم التراكمي منذ العام ١٩٩٦.

بتاريخ ٦-٩-٢٠١١ أعلنت نقابة عمال بلدية بيروت، في بيان رفضها تطبيق المرسوم رقم ٥٨٨٣ على عمال بلدية بيروت «لما له من انعكاسات سلبية على المكتسبات العمالية والاجتماعية والمعيشية التي حصل عليها العمال من خلال مسيرة عمل نقابي منذ فترة اربعين سنة خلت بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء حسب الاصول والانظمة النافذة». محذرة من انها «سوف تلجأ الى الامور التصعيدية التي تحفظ هذه الحقوق والمكتسبات من اعتصام وإضراب للحفاظ على مكتسبات وحقوق العمال».

بتاريخ ١٣-٩-٢٠١١ناقش المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان خلال اجتماع عقده برئاسة كاسترو عبدالله «توجه الحكومة لزيادة الضريبة على الـ .A.V.T وما تتعرض له الطبقة العاملة من سياسات إلافقار والنهب وغلاء المعيشة والفلتان في أسعار السلع الاساسية وخاصة المحروقات وأسعار الكتب المدرسية والأقساط ووضع الضمان الاجتماعي». اثر الاجتماع، حذر المجتمعون في بيان الحكومة «من الاقدام على زيادة الضريبة على الـ TVA، ومن عدم اقرار السلم المتحرك للاجور ورفع الحد الادنى الى مليون و٢٥٠ الف ليرة لبنانية وبدل النقل الى ١٦٠٠٠ ليرة «، مطالبين بتقديم «المنح المدرسية لجميع الاولاد والتعويضات العائلية وإعادة الدفع المباشر من الضمان الى المضمون وتعزيز وتعميم النقل المشترك وحمايته وتحديد سعر صفيحة البنزين بـ٢٥٠٠٠ ل.ل. والمازوت ٢٠٠٠٠ ل.ل.، قبل موعد الاضراب العام والتظاهرة التي دعا اليها الاتحاد العمالي العام في ١٢ تشرين الأول».

كما حذروا «بعض اصحاب العمل وممثليهم الذين يهددون بصرف عمالهم في حال تصحيح الأجور وتنفيذ المطالب»، منبهين من «التطاول على لقمة العيش وديمومة العمل»، مطالبين «كل النقابات واللجان العمالية بالتحضير للتحرك والإضراب والتظاهر في ١٢ تشرين الاول والتعبير بكل الوسائل المشروعة»، داعين كل المتضررين «خصوصا النقابات العمالية واتحاداتها وشرائح المجتمع والشباب والجمعيات الاهلية الى المشاركة الكثيفة في هذا التحرك، وهو اول الطريق لتحقيق المطالب .

بتاريخ ١٤-٩-٢٠١١أعلن اتحاد النقابات العمالية للطباعة والاعلام تضامنه مع العاملين في مؤسسات دار الف ليلة وليلة، وأوضح في بيان: ان اتحاد النقابات العمالية للطباعة والاعلام في لبنان، فوجئ بالتدابير الصادرة عن إدارة مؤسسات الف ليلة وليلة في حق العاملين من عمال وموظفين ومحررين في المؤسسات التابعة لها، هذه المؤسسة التي كان يصدر عنها العديد من الصحف، والمجلات كجريدة البيرق ومجلة موندي مورننغ، والريفي دي ليبان ومجلة الحوادث، وغيرها من المطبوعات. وقال «ان اتحادنا الذي كانت تربطه علاقات مهنية ونقابية جيدة بالمغفور له النقيب ملحم كرم، والذي بجهوده وجهود العاملين في هذه المؤسسات، قد بنى صرحاً كبيراً في مجال الصحافة والاعلام، والنقيب كرم كما هو معروف عنه، كان دائما بمواقفه الى جانب العاملين في مؤسساته، وعلى مستوى العاملين في قطاع الطباعة والاعلام. لذلك نستغرب ما لجأ اليه المشرفون على هذه المؤسسات من ورثته بإيقاف العمل وصرف العاملين، علما أن أكثريتهم من عمل وتعاون مع النقيب ملحم منذ اكثر من ثلاثين سنة». وطالب البيان «المشرفين عليها» بإعادة العمل الى ما كان عليه سابقا، وعدم تضييع جهود من أسس ومن استمر، والاتحاد على استعداد للتعاون، وصولا لإيجاد الحلول المناسبة وإنصاف جميع العاملين وتأمين حقوقهم المشروعة

بتاريخ ١٨-٩-٢٠١١ اقامت «جبهة التحرر العمالي» ، عشاءها السنوي، و القى امين عام الجبهة عصمت عبد الصمد كلمة اشار فيها الى: «ان حكومة كلنا للوطن كلنا للعمل، تعهدت باصلاحات اجتماعية ومعالجة المطالب العالقة، وحتى الان لم نلمس مقاربة جدية لهذه الملفات. وتابع: استنادا الى دراسات مؤسسات ابحاث علمية، فان الحد الادنى للاجر يجب ان يتراوح بين ١٢٠٠٠٠٠ او ١٥٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية. اصحاب العمل يرفضون هذا الطرح ويهددون بالصرف او اقفال المؤسسات لانها لا تتحمل هكذا زيادة. في المقابل نحن نقول: هل يتحمل المواطن الفقير بعد غلاء اسعاركم وضرائبكم»؟ وقال: «نحن نعتبر ونقولها بكل جرأة ان زيادة الاجر هو ابغض الحلال في حالة عجز السلطة عن المعالجة الجدية والشاملة للملف المعيشي والاجتماعي. المهم عندنا هو القيمة الشرائية للاجر وليس الرقم لمجرد الرقم، المهم تأمين مستوى لائق لحياة كريمة للمواطن.

بتاريخ ١٩-٩-٢٠١١ رأى المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات عمال البناء والأخشاب، في بيان «أن استمرار تفاقم الأزمات السياسية الحادة والأزمات الاجتماعية والمعيشية التي تتجلى في السكن والنقل العام والكهرباء والمياه والصحة والتعليم وفرص العمل وجنون ارتفاع أسعار المواد الغذائية والحاجيات الضرورية وأسعار البنزين والمشتقات النفطية وتدني الأجور، أدى إلى تآكل القدرة الشرائية وفرض على المواطنين وخصوصا الطبقة العاملة وذوي الدخل المحدود وضعاً معيشياً صعباً لا يطاق». وابدى المجلس استغرابه «سياسة المماطلة والتسويف التي تتبعها الحكومة في تعاطيها مع الأوضاع المعيشية والاجتماعية والتملص من وعودها في بيانها الوزاري بهذا الشأن، ويدين الأصوات التي تصدر عن بعض جمعيات التجار والصناعيين حول المطالب العمالية والأصوات الوزارية التي تقول بأن الأوضاع الاقتصادية للبلاد لا تساعد على تصحيح الأجور في الوقت الراهن وتمهد لزيادة الضرائب والرسوم (القيمة المضافة) وكأنها تسدد فواتير سياسية للاحتكارات وكبار أصحاب العمل والرساميل الكبرى».

بتاريخ ٢٠-٩-٢٠١١وزع وفد من تجمع الهيئات الممثلة لقطاع الزيتون، بعد الاجتماع مع رئيس الحكومة بحضور وزير الزراعة ، بيانا أكدوا فيه «أن تجاوب رئيس الحكومة مع قضية مزارعي الزيتون، قد أرجأ التحرك الشعبي للمزارعين لفترة محدودة»، موضحين أنهم نقلوا لميقاتي «مطالب مزارعي الزيتون المتمثلة في منع استيراد زيت الزيتون بدءا من أول الموسم المقبل، واستثناء زيت الزيتون من اتفاقيات التبادل التجاري، خصوصا اتفاقية التيسير العربية التي يدخل بموجبها الزيت إلى لبنان معفى من الرسوم. وتكليف مجلس الوزراء الهيئة العليا للإغاثة أو من يراه مناسبا، شراء ٥٠٠ ألف تنكة من زيت المناطق اللبنانية بسعر تشجيعي، وسنويا، كما يتم شراء القمح من الدولة. وطالبنا بتعديل المواصفات التي تشرع الغش وتخدع المستهلك اللبناني، وإنشاء مؤسسة وطنية تشتري الزيت وتوضبه وتصدره أسوة بديوان الزيت في تونس، إضافة إلى تكليف مجلس الوزراء للجيش حماية الحدود البرية ومنع تهريب زيت الزيتون وحب الزيتون .

بتاريخ ٢٣-٩-٢٠١١ قرر المجلس التنفيذي لنقابة عمال ومستخدمي المياه في البقاع، الاعتصام في المركز الرئيسي للمؤسسة في زحلة في ١٤ تشرين الاول المقبل، احتجاجا على عدم تحقيق مطالب العمال.

وقال بيان اصدره المجلس بعد اجتماع طارئ له ، "ان الحقوق المستحقة تندرج في دفع رواتب وأجور ومستحقات متأخرة، ودفع حقوق المستخدمين والأجراء الذين بلغوا السن القانونية، وتنفيذ البنود المتعلقة بالطبابة والإستشفاء، وإعطاء درجة تدرج للأجير عن كل ثلاث سنوات خدمة فعلية قضاها في الخدمة، ودفع منح التعليم وبدل نقل موقت للعاملين في مصلحة مياه بعلبك الهرمل للشفة والري سابقا".وتمنى على المسؤولين "أخذ مطالبنا في الإعتبار وتحقيقها بالسرعة اللازمة كي لا نضطر الى اللجوء الى الخطوات الأكثر سلبية مما يؤثر على حسن سير العمل في المؤسسة، خاصة ان الوضع لم يعد يحتمل التأجيل والمماطلة بلقمة عيش أطفالنا".

بتاريخ ٢٤-٩-٢٠١١ نفذ مالكو سيارات نقل المنتجات الزراعية وسائقوها من نوع بيك أب، اعتصاما في سوق قب الياس للخضر، بمشاركة العاملين فيه احتجاجا على عدم تجديد اجازات النقل الصادرة عن وزارة الداخلية. وناشدوا وزير الداخلية والبلديات مروان شربل التعجيل في تجديد اجازاتهم، "كونه يسهل على المزارع نقل منتجاته الزراعية وتسويقها".

بتاريخ ٢٦-٩-٢٠١١ التقى وفد من نقابة عمّال ومستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان. وزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي ، وأوضح رئيس النقابة شربل صالح «أن الزيارة تندرج ضمن زيارة النقابة لكل الوزراء للمساعدة في مجلس الوزراء على تعديل القانون ٤٦٢، وتحديد المادة ٤٥ لحقوق العمّال والمستخدمين في قطاع الكهرباء، وبدل التعرفة المخصصة للمستخدمين الجدد، وإقرار مشروع زيادة الدوام مواكبة لخطة الوزير الصادرة للقانون في البند ٥٠"..

بتاريخ ٢٦-٩-٢٠١١ التقى وفد من الأمانة العامة لـ«جبهة التحرر العمّالي» برئاسة عصمت عبد الصمد وزير الاشغال العامة والنقل غازي العريضي ، وجرى عرض لبعض القضايا المطلبية لعمال المتعهدين وغب الطلب في كهرباء لبنان.

بتاريخ ٢٩-٩-٢٠١١أعلن العمّال المياومون في مؤسسة كهرباء لبنان، عن إضراب تحذيري يوم الثلاثاء في ٤-١٠-٢٠١١ واجتمع المياومون في المؤسسة، وقرروا في بيان، «أنه وبعد مناقشة كل الحقوق المهدورة تحديد يوم الثلاثاء ٢٠١١/١٠/٤ قبل الساعة الثامنة صباحا، إضرابا تحذيريا ليوم واحد في المبنى المركزي في بيروت - كورنيش النهر - المدخل البحري

مسار ومصير دعم السائقين العموميين

اتحادات النقل دعت إلى تنفيذ الإضراب العام والتظاهر السلمي يوم الخميس ١٥أيلول وألغته بعد لقاء ليلي مع رئيس الحكومة

مجلس النواب يقر مشروع قانون دعم السائقين العموميين ، ومطلب تثبيت سعر المحروقات يعود الى الواجهة

بتاريخ ٥-٨-٢٠١١تقدم النائب نواف الموسوي باقتراح قانون معجل مكرر الى رئاسة مجلس النواب لاعطاء السائقين العموميين بدل صفائح وقود في إطار الدعم المستهدف. وجاء في اقتراح القانون الآتي: «يجاز للحكومة صرف اثنتي عشرة صفيحة ونصف الصفيحة (٢٠ ليترا للصفيحة) من الوقود شهريا ولمدة ٣ لشهر لكل سائق من السائقين العموميين وفق تدابير واجراءات تقر بمرسوم من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزراء: المالية، الاشغال العامة والنقل، الطاقة والمياه والداخلية والبلديات.

بتاريخ ١٤-٩-٢٠١١قال رئيس اتحاد نقابات سائقي السيارات العمومية للنقل البري عبد الأمير نجدة «أن الحكومة منذ ١٥ تموز الماضي ترفض الاجتماع بنا، وقد طلبنا مواعيد للقاء رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير المال، إلا أنهما لا يريدان تحقيق مطالبنا.

بتاريخ ١٤نهار-٩-٢٠١١ أعلن رئيس النقابة العامة للسائقين العموميين مروان فياض عبر «السفير» عدم المشاركة في التظاهرة، «لأنه لا يريد تغطية السائقين المخالفين»، ولأن «وزير المال محمد الصفدي أكد له أن مشروع قانون دعم السائقين العموميين وضع على جدول أعمال أول جلسة ستعقد للهيئة العامة لمجلس النواب»، وبين «الاتحادات» والحكومة، وجدد فياض مطالبته الحكومة لأن تكون مسؤولة عن جميع الشرائح اللبنانية، وأن «تثبت سعر صفيحة البنزين على ٢٥ ألفا، والمازوت على ٢٠ ألفا»،

بتاريخ ١٤-٩-٢٠١١ جدد رئيس لجنة الأشغال العامة والنقل النائب محمد قباني عبر «السفير» تأييد اللجنة «دعم مطالب العاملين في قطاع النقل العام، لأنها تعلق أهمية كبيرة على القطاع، وتعتبر أن قطاع السائقين العموميين حاليا، جزء أساسي من خطة النقل العام التي يجب أن تقر».

بتاريخ مساء ١٤-٩-٢٠٠١١ وعشية تنفيذ الاضراب الذي اصر عليه اتحادي النقل وبعض النقابات ، نجح الرئيس نجيب ميقاتي مجدداً في تفكيك أحد الألغام التي تعترض طريق حكومته بعدما انتهى اجتماع منتصف الليل الذي عُقد بينه وبين ممثلي اتحادات السائقين العموميين إلى اتفاق على تعليق إضراب السائقين العموميين. وقال ميقاتي لـ«السفير» إن اللقاء كان إيجابياً وسادته روح التعاون والمسؤولية واتفقنا في حصيلته على تعليق الإضراب.

بتاريخ ١٦-٩- خرج وفد اتحادات النقل من دارة ميقاتي فجرا، بالاتفاق على المطالب الواردة في بيان الإضراب وهي: «إقرار الهيئة العامة للمجلس النيابي الأسبوع المقبل، اقتراح القانونين المعجلين المكررين المقدمين من النائبين نواف الموسوي وغازي يوسف، والمتضمنين إقرار تنفيذ الاتفاق الذي تمّ في تاريخ ١٨ أيار الماضي، والقاضي بدفع بدل دعم للسائقين من شاحنات وصهاريج وأوتوبيسات وسيارات سياحية، وإدراج خطة النقل الوطنية على جدول أعمال أول جلسة لمجلس الوزراء، والبدء الفوري بملاحقة المخالفين والمعتدين على قطاع النقل من سيارات خصوصية، وأصحاب اللوحات المزوّرة المكرّرة». واتفق على تشكيل لجنة متابعة برئاسة ميقاتي، ستجتمع صباح الاثنين المقبل، في السرايا، بحضور وزراء المالية، الداخلية، الأشغال العامة والنقل، وممثلين عن النقابات والاتحادات المعنية، لوضع آليات تنفيذ المطالب، كذلك بحث تخفيض سعر صفيحة البنزين للمواطنين كافة، وإعطاء السائقين العموميين حق استيراد سيارة من دون جمرك.

بتاريخ ١٥-٩-٢٠١١ عقدت اتحادات نقابات النقل البري اجتماعا موسعا في مقر الاتحاد العمالي العام، بحضور نجدة، ورئيس الاتحاد اللبناني لمصالح النقل بسام طليس، ورؤساء نقابات أصحاب الشاحنات شفيق القسيس، الصهاريج إبراهيم السرعيني، الأوتوبيسات فيليب صقر، ورئيس نقابة سائقي جبل لبنان الجنوبي كمال شميط.
وأوضح طليس أنها «ليست المرة الأولى التي نتفاوض فيها مع المسؤولين، بل لنا صولات وجولات في هذا المجال، مرات نصل إلى اتفاق، ومرات نختلف ونتابع تحركنا المطلبي المبني على ثقة القاعدة بنا». وقال: «إن النقابات سعت إلى الحصول على كل المطالب، ولم تتخل عن أي مطلب، حتى ان مجلس الوزراء طرح موضوع تحديد سعر صفيحة البنزين والمازوت بصورة ثابتة، وهذا فخر لنا بتحقيق مطلبي يهم الشعب اللبناني بأكمله».

بتاريخ ١٥-٩-٢٠١١ ، اعتبر رئيس نقابة السائقين العموميين في لبنان الشمالي شادي السيد في مؤتمر صحافي ، عقده في مركز النقابة في طرابلس، أن ميقاتي «استوعب مطالب السائقين وهمومهم وأولاها الاهتمام الكامل

بتاريخ ١٧-٩-٢٠١١ آسف وزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي أن «تكون خطة النقل قد انتزعت انتزاعا لتوضع على طاولة مجلس الوزراء ولقبول مناقشتها». وقال العريضي " علينا أن نعلم كمسؤولين أن أي تأخير في بت أي مسألة من المسائل الاجتماعية والاقتصادية ستكون مكلفة على المستوى السياسي والمالي»، داعيا المسؤولين الى «التعلم من الأخطاء وعدم التسرع والاستكبار".

بتاريخ ١٦-٩-٢٠١١ علّق رئيس جمعية الصناعيين نعمة افرام على ملف دعم الحكومة للبنزين، معتبرا «أن دعم مادة البنزين قضية موضوعية، إلا أن القضية التي تفوقها أهمية هي مادة المازوت»، مذكّرا بأن مطالبة الجمعية المتكررة بدعم المازوت «تهدف إلى إفادة مجمل الشعب اللبناني عبر التخفيف من حدة الأكلاف المتزايدة التي تثقل كاهله في ظل الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد.

بتاريخ ١٦-٩-٢٠١١ ، انتقد النقابي مارون الخولي، إعطاء رئيس الحكومة نجيب ميقاتي موافقته المبدئية على دفع رديات البنزين، أي ثمن اثنتي عشرة صفيحة ونصف صفيحة من مادة البنزين لمالكي اللوحات الحمراء، معتبرا انه «كان من الأجدى على الرئيس ميقاتي دفن هذا المطلب الهجين غير الدستوري نهائيا، وإسقاط كل الوعود بشأنه، والعودة إلى ما يحتاجه السائقون العموميون من قانون نقل حديث، والى حقهم في منع الاستخدام غير الشرعي للوحات».
وأوضح الخولي «أن قطاع النقل يحتاج إلى نصف المبلغ المرصود لهذا الدعم لإعادة إحيائه، وبالتالي شراء أكثر من ٥٠٠ باص». وحمّل رئيس الحكومة «مسؤولية إمرار مشروع الدعم للقطاع الخاص والذي يكلف الخزينة أكثر من ١٠٠ مليون دولار تشكل هدرا فاضحا للمال العام ومخالفة دستورية صارخة بحق باقي فئات المجتمع اللبناني التي تعاني من سياسة ضريبة قاهرة لا تجني منها إلا الخيبات والصفقات

بتاريخ ١٧-٩-٢٠١١ ، اعلن عن مباشرة الدوائر الحكومية التابعة لوزارة المالية في المناطق، بتسلّم طلبات الدعم التي تردها من مالكي اللوحات العمومية ومستأجريها، وبتسجيل هذه الطلبات، تمهيدا للمباشرة بدفع بدل الدعم لهؤلاء فور صدور النص القانوني الذي يجيز للوزارة ذلك.

بتاريخ ١٩-٩-٢٠١١ استقبل رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في السرايا الحكومية ، في حضور وزيري الأشغال العامة والنقل غازي العريضي والداخلية والبلديات مروان شربل، وفدا مشتركاً من اتحاد النقل البري ، و بعد الاجتماع، قال العريضي طرحت على طاولة البحث هموم السائقين ومطالبهم بكثير من الانفتاح، ... ومن المؤكد أن النقاش لم يكن مركزاً فقط على مساعدة السائقين العموميين إنما كان مركزا على ضرورة الوصول الى صيغة لمعالجة مشكلة ارتفاع اسعار البنزين بشكل يستفيد منه جميع اللبنانيين ولا نتحدث فقط عن السائقين العموميين.

بتاريخ ١٩-٩-٢٠١١ قال عبد الأمير نجدة اثر لقاء مع رئيس الحكومة : تم بحث مسألة الدفعة الثانية ، وكلف وزير الأشغال العامة والنقل مناقشة هذا الموضوع. وقد طرحنا اننا لا نريد رديات للسائقين العموميين بل نريد سقفا لجميع المواطنين بان تكون صفيحة البنزين بـ٢٥ ألف ليرة وصفيحة والمازوت بـ٢٠ ألفاً.

بتاريخ ٢١-٩-٢٠١١رئيس نقابة محطات المحروقات النقيب سامي براكس، أوضح بعد اللقاء مع رئيس الحكومة أن الوفد بحث مع ميقاتي «في موضوع تثبيت سعر البنزين، الذي نطالب به منذ سنتين، كما طلبنا إلغاء الضريبة على القيمة المضافة عن المازوت، وطلبنا في المقابل، دعما يستفيد منه جميع الناس.

بتاريخ ٢٢-٩-٢٠١١أقر مجلس النواب اقتراح مشروع القانون المعجل المكرر الذي تقدم به في وقت سابق عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب نواف الموسوي ،وزف النائب نواف الموسوي للبنانيين ان المجلس النيابي سار باقتراح القانون «الذي سبق وتقدمنا به في دعم السائقين العموميين. صحيح ان هذا الدعم يتوجه الى السائقين العموميين وفق آلية تعتمدها الحكومة، لكن الدعم في حقيقة الأمر يتجاوز الـ٥٥ الف سائق الى مليوني لبناني يستخدمون النقل العام. لذلك أردت ان أطمئن السائقين اللبنانيين الذين ينتظرون خطوات المجلس النيابي بهذا الصدد، ان المجلس قد قام بمسؤوليته وبالتالي فإنهم لا ينتظرون ارتفاعا في اسعار النقل

بتاريخ ٢٤-٩-٢٠١١ اعلنت اتحادات ونقابات قطاع النقل البري اثر اجتماع لها في مقر الاتحاد العمالي العام : " إن ما تحقق ما هو إلا خطوة نأمل أن تكون أساسا على طريق الحل الدائم لموضوع أسعار المحروقات في لبنان، وعليه، فإن اتحادات ونقابات قطاع النقل البري في لبنان تمثل الفقراء من اللبنانيين ألا وهم السائقون الذين ينقلون الفقراء من المواطنين " .

بتاريخ ٢٤-٩-٢٠١١ رأى النقابي مارون الخولي " أنّ القرار لا يفيد إلا ٣٪ من اللبنانيّين، فيما تتحمّل كلفته الخزينة، وانتقد الخولي كذلك القانون من زاوية أنّه يمنح أموالاً عامة مسبقاً من ٣ أشهر، ولعدم وضعه آليات للمراقبة المسبقة أو اللاحقة لمعاقبة المخالفين. وناشد رئيس الجمهورية «ردّ هذا القانون الذي أطاح مبدأ المساواة بين المواطنين".

بتاريخ٢٦-٩-٢٠١١نفى «تجمع أصحاب شركات سيارات الأجرة» (التاكسي) في بيان، أن «تكون شركات «التاكسي» هي المستفيد الأكبر من قانون دعم السائقين»، موضحا أن «هناك نوعين من التعاقد مع السائقين في إطار تعاونهم مع الشركات؛ هناك سائقون متعاقدون مع الشركات، ويملكون لوحة عمومية وسيارة ويعملون عليها مقابل دفع نسبة مئوية من أعمالهم، وثمة سائقون موظفون لدى الشركات ويتقاضون منها راتبا شهريا، وفي هذه الحالة الشركة تستفيد من الرديات».

ورحب التجمع بإقرار مجلس النواب في جلسته التشريعية الأخيرة القانون المتعلق بدعم السائقين العموميين بدل صفائح بنزين. وقال: «بما أن مدة هذا القانون ٣ أشهر فقط، يجب استمرار السعي للوصول إلى آلية لتثبيت سعر صفيحة البنزين، وإقرار خطة النقل المشترك.

بتاريخ٢٧-٩-٢٠١١ كشف وزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي عن معاودة الحوار قريبا، مع وزارة المال لتثبيت سعر صفيحة البنزين لجميع اللبنانيين، وقال العريضي بعد لقائه لجنة الحوار التي شكلت من اتحادات ونقابات قطاع النقل البري :" أؤكد أن ما اتخذ من قرار دعم ليس مسؤولية السائقين العموميين، وهذا القرار لم يكن مطلبهم، بل جاء من الزملاء النواب، أوجد مخرجاً لتحرك كان يقوم به السائقون، ولكن كان مطلبهم تثبيت سعر الصفيحة. اليوم تم التأكيد على هذا الأمر، وهو يعود بالفائدة على جميع اللبنانيين وليس للسائقين فقط، وعلى هذا الأساس سنبدأ الحوار مجدداً مع وزارة المال، وسيكون هناك تواصل بيني وبين وزير المال لعقد اجتماع بحضور اللجنة، لاستكمال النقاش حول هذا الأمر. "

مخيم الولاية النقابي الحادي عشر

قامت وحدة النقابات والعمال المركزية في حزب الله مخيمها النقابي السنوي في الفترة الممتدة ما بين ١٦ و ١٧ و ١٨ أيلول ٢٠١١ في مدينة الشهيد السيد عباس الموسوي الكشفية والشبابية –رياق– البقاع تحت عنوان «مخيم الولاية النقابي الحادي عشر» تحت شعار (مخيم الارتباط بالقرآن الكريم).

شارك في المخيم ٤٠٢ عاملاً ونقابيا من مختلف تشكيلات الوحدة موزعين على الشكل التالي:

في اليوم الأول وبعد استقبال الوافدين أقيمت صلاة المغرب والعشاء جماعة وموعظة من الشيخ حسين قصاص حول القرآن الكريم والارتباط به ثم إفتتح بعدها مسؤول الوحدة أنشطة المخيم بكلمة تناول فيها الوضع السياسي العام،الحركة المطلبية للاتحاد العمالي العام والمطالب الاجتماعية للعمال وتحرك السائقين العموميين وختم كلمته بأهمية ارتباط الناس بالقرآن الكريم الذي حمل عنوان هذا المخيم.

ثم جرت عملية توزيع نسخ من القرآن الكريم على المشاركين واختتم نشاط اليوم الأول بأناشيد وتواشيح لفرقة الامام المنتظر» ع».

أبرز أنشطة اليوم الثاني كانت زيارة لعدد من النقابيين الى المقامات في المنطقة (السيدة خولة «ع»،النبي شيث» ع»ومقام الشهيد السيد عباس الموسوي»).إضافة الى لقاءات بين النقابيين والعمال المشاركين.

وقد عقدت جلسات مطولة بين النقابيين لدراسة الوضع النقابي والاجتماعي في البلد للخروج بالوثيقة النقابية السنوية

في المساء كان لقاء هام وشيّق مع المؤرخ الدكتور محمد أمين كوراني الذي قدم محاضرة عن تاريخ لبنان

واختتمت أنشطة المخيم في اليوم الثالث في مقام النبي سريج بحضور مسؤول الوحدة أدى بعدها المشاركون صلاتي الظهر والعصر جماعة سبقها موعظة فقهية «عمالية،تجارية». إضافة الى صورة تذكارية للمشاركين على مدرج ملعب المخيم.

نقابة مكاتب السوق نوهت بقرار وقف الإمتحان النظري

٢٠١١/٩/٣٠ – اصدرت نقابة مكاتب السوق، بيانا علقت خلاله على القرار الذي صدر عن وزير الداخلية والبلديات العميد مروان شربل، والذي حمل الرقم ١٥٣٥ حيث طلب فيه تنفيذ قرار مجلس شورى الدولة والذي قضى بتنفيذ القرار وقف الإمتحان النظري الشفهي بواسطة الكومبيوتر"، وقالت:"من هنا لم نتعود إتخاذ إجراءات صارمة من قبل مسؤولين بمثل ما أقدم عليه وزير الداخلية، مشكورا، باتخاذه قرارا جريئا عندما وضع حدا لمهزلة الإمتحان الشفهي على الكومبيوتر للحصول على رخصة سوق".

ورأى "إن هذه الخطوة في حد ذاتها لها تداعيات كثيرة خاصة حول الفساد والرشوة والإبتزاز والفوضى في إصدار رخص السوق بشكل عشوائي وخاصة ما كان يتعرضّ له المواطنون عند تقدمهم بطلب الحصول على رخصة سوق".

ولفت الى ان "هذا الإجراء يعزّز دور المؤسسات وأعاد الهيبة إلى القضاء وإلى الدولة بشكل عام في لبنان وخاصة القضاء الذي ألغى هذا الإمتحان بعد الطعن التي تقدّمت به نقابة مكاتب السوق حيث تركّز حرصنا على تفعيل وتعزيز وتشديد إعطاء رخص السوق، والذي لا يمكن إعتبار الإمتحان النظري مساهما في هذا المجال، لا بل كان أداة تضييع جهود العاملين في هذا القطاع لأنه يفتقر إلى أحكام قانون وإلى المنهجية التعليمية ولاالتطبيقية، ولايمت لتعليم قيادة السيارات والمركبات بصلة حيث أهمل دور مكاتب السوق باستمارة تصدر عن المكتب وتحميه من الناحية الإقتصادية والإجتماعية. ولطالما تناولنا بالبحث في مشاريع تعديل قانون السير ولكنه لم يصغ لنا أي من المسؤولين على الرغم مما يسبب تعديل قانون السير ضررا على مكاتب السوق وعلى قوتهم اليومي، مع التذكير إن من قرّر إدراج الإمتحان النظري على الكومبيوتر هو نفسه من يتولى الآن تعديل قانون السير والذي نشكك بقدرته التخصصية حيث رأينا بواكير إنتاجه في الإمتحان على الكومبيوتر".

وختم البيان:"ولا بد من الوقوف مطولا أمام مشروع قانون السير الجديد بسبب الملاحظات المحقة التي أبديناها مرارا وتكرارا وإذا كان القصد إظهار مشروع قانون سير جديد كما هو بحالته فسوف يكون عرضة للانتقاد الشديد وسوف نظهر هذه الملاحظات في وقتها".

أعلن مشاركته الواسعة في تنفيذ الاضراب والتظاهر

فقيه: لرفع أسعار التبغ بنسبة ٣٥ ٪

اعلن رئيس اتحاد نقابات مزارعي التبغ والتنباك في لبنان حسن فقيه، في تصريح له بتاريخ ١٩-٩-٢٠١١ ، ان مزارعي التبغ والتنباك يعانون الأمرّين نتيجة التوقّف عن تعديل أسعار استلام المحصول من قبل وزارة المالية منذ العام ١٩٩٦ برغم من أنّ التضخم حسب الأرقام المتداولة لامس الـ ١٢٠ في المئة منذ ذاك التاريخ وارتفعت أسعار جميع المواد والأدوية المستعملة في هذه الزراعة». وقال «إنّ المفاوضات حول تعديل الأسعار بين الاتحاد والمعنيين لم تسفر حتى الآن عن آية نتيجة خصوصاً لجهة مطالبة الاتحاد برفع الأسعار بنسبة خمسة وثلاثين في المئة على الأقلّ لتمكين هذه الفئة من البقاء في أرضها ووقف عمليات النزوح الداخلي نحو المدن وأطرافها وكذلك حفظ حقوقهم وكرامتهم». واكد فقيه على اصرارالاتحاد على هذا الموقف ولو تسبّب ذلك بالتأخرّ في تسليم المحاصيل، وعلى إنه يجدّد مطالبته الملحّة بضمّ هذه الفئة الى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خصوصاً في فرع الضمان الصحي لوقف النزف الكبير الذي تقتطعه الفاتورة الصحية من جيب المزارع في غياب أي ضمانات من أيّ نوع. كما أنّ الاتحاد يدعو جميع الجهات الحريصة على الاستقرار الاجتماعي بدءاً من الاتحاد العمالي العام والحكومة اللبنانية والمجلس النيابي فضلاً عن القوى السياسية المعنية كافة بدعم موقف الاتحاد والضغط معه لرفع أسعار المحاصيل كحقٍّ للمزارعين وشمولهم الضمان الاجتماعي والصحي. واعلن اتحاد نقابات مزارعي التبغ والتنباك في لبنان تأييده التام وتبنّيه لمطالب الاتحاد العمالي العام كافة، ومشاركته الواسعة في تنفيذ الإضراب والتظاهر اللذين دعا إليهما الاتحاد العمالي العام في الثاني عشر من شهر تشرين الأول المقبل

اللجنة الوزارية توافق على تقرير تنمية الصادرات الزراعية:
٥٠ مليار ليرة سنوياً لـ«إيدال» وسلم متحرك للحوافز المالية

عدنان حمدان

وافقت اللجنة الوزارية المكلفة درس تنمية الصادرات الزراعية «اكسبورت بلاس» برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء المهندس سمير مقبل على الصيغة النهائية لتقرير تنمية الصادرات الزراعية. وتضمّ اللجنة الى مقبل وزيري الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن، والاقتصاد والتجارة نقولا نحاس، ووزيرالدولة مروان خير الدين، مدير عام مؤسسة تشجيع الاستثمار (ايدال) نبيل عيتاني ورافاييل دبانه ممثلا غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان. وأوضح مقبل أنه تم الاتفاق على المقترحات التي تضمنها التقرير الذي تم وضعه بالصيغة النهائية من أجل تنمية الصادرات الزراعية وإفادة القطاع الزراعي بشكل عام، فيما اكد الحاج حسن على انجاز التقرير والورقة النهائية التي تأتي بالفائدة الفعلية على الزراعة في لبنان بشكل عام، وتؤدي الى تنمية الصادرات الزراعية وتطوير القطاع الزراعي عموما ما ينعكس ايجابا على صغار وكبار المزارعين على السواء.

ماذا تضمن التقرير؟ تضمن التقرير عناوين اساسية، تتناول استراتيجية العمل لتنمية الصادرات، برنامج تنمية الصادرات وأهدافه والأسس التي يقوم عليها. كما عدد الحوافز، مقترحاً ان يكون للحوافز المالية سلم متحرك يخضع لاحتياجات السوق والمتغيرات التي تطرأ عليه.

يحدد التقرير قيمة مساهمة القطاع الزراعي في حجم الناتج المحلي بـ ٤،٨٩ في المئة، ويوفر دخلا لحوالى ٢٠٠ الف اسرة، عدا فرص العمل المتوفرة في القطاعات المرتبطة به، مثل النقل، صناعة الكرتون والبلاستيك. ويعتبر القطاع المصدر الاساسي للمواد الاولية لقطاع الصناعات الغذائية، وعلى الرغم من تحقيقه نموا بلغ ١٠،٢ في المئة كمعدل وسطي خلال السنوات الخمس الاخيرة، الا انه لم يستطع ان يواكب نسبة النمو المرتفعة في القطاعات الاخرى والتي ساهمت في النموالمرتفع المحقق في الاقتصاد الوطني.

وقد ساهم البرنامج الوطني لدعم الصادرات الزراعية اللبنانية «اكسبورت بلاس» خلال السنوات العشر، في زيادة نسبة نمو الصادرات ٤ في المئة في السنوات العشر الاخيرة، من هنا كان لا بد من تطوير البرنامج، بهدف الانتقال من سياسة المساندة والدعم الى سياسة تنمية وتطوير القطاع الزراعي وتحسين انتاجيته ونوعيته. في اطار استراتيجية العمل لتتنمية الصادرات يقترح التقريرالعمل على زيادة القدرة التنافسية للمنتوجات الزراعية اللبنانية في الاسواق العالمية، عبر تحسين الانتاج والتوضيب والترويج والتسويق، ويرى ان الظروف الحالية تسمح بذلك، الا انها لا تسمح بتخفيض كلفة الانتاج، بسبب العديد من العوامل، منها عدم تنفيذ مشاريع لاستثمار المياه واستغلالها في الري، او في انتاج الطاقة. وتحقيقا للاهداف المنشودة فإن مساندة هذا القطاع يجب ان تكون اولوية نظراً لأهميته على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، عبر اتخاذ خطوات عدة ضمنها وضع برنامج متكامل لتنمية الصادرات الزراعية مترافقا مع خطوات اساسية للنهوض بالقطاع الزراعي.

تحديد الاهداف

كما يحدد التقرير في اطار برنامج تنمية الصادرات الاهداف التي تتلخص بزيادة حجمها والمساهمة في تصدير فائض الانتاج، الحفاظ على الاسواق التقليدية وفتح اسواق جديدة وزيادة ثقة المستهلك وتطوير القدرات المعرفية والتقنية للمنتجين والمصدرين. ويقوم البرنامج على منح حوافز مالية هادفة للمزارعين والمصدرين والتعاونيات الزراعية والتجار المصدرين، على ان تحدد قيمة الحوافز وفقا لصنف المنتج الزراعي اللبناني المصدر، البلد المستورد، وسيلة النقل، نوعية التوضيب، المواصفات المطلوبة في المنتج والاستعانة بمكاتب ذات خبرة لمراقبة الجودة وعمليات التوضيب. على ان يكون لهذه الحوافز المالية سلم متحرك يخضع لاحتياجات السوق والمتغيرات التي تطرأ عليه. وهذا السلم يوضع بناء على سياسة توضع من قبل مجلس ادارة المؤسسة، بناء على اقتراحات اللجنة الوزارية المكلفة بمواكبة عمل البرنامج، على ان تجتمع اللجنة مع رئيس المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان بشكل فصلي لوضع الاقتراحات المتعلقة بتحديد سياسة التحفيز المتحرك سنويا وفق احتياجات الاسواق الخارجية وحجم الانتاج الداخلي.

في نهاية التقرير اقتراح بإنشاء «برنامج لتنمية الصادرات الزراعية بكلفة سنوية قصوى قدرها خمسون مليار ليرة ترصد في موازنة المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «ايدال» على ان تقوم المؤسسة بإعداد آلية عمل البرنامج ورفعها الى سلطة الوصاية المتمثلة برئاسة مجلس الوزراء من اجل المصادقة عليها

وعد بخطوات قريبة لتسهيل عمل الفلسطينيين وإلغاء التمييز في العمالة المنزلية

نحاس: إعفاء المتأهلين والمولودين من لبنانيين ولبنانيات من رسوم إجازات العمل

كتبت زينب ياغي في السفير بتاريخ ٢٨-٩-٢٠١١

أصبح من اليوم وصاعدا بإمكان جميع الأجانب المتأهلين من لبنانيين ولبنانيات، أو المولودين من لبنانيين ولبنانيات، الحصول على إجازات عمل معفاة من أي رسوم، وغير مقيدة بالمهن المحصورة باللبنانيين.

ويشمل القرار عمليا أزواج وأولاد اللبنانيات المتزوجات من أجانب، والأولاد الذين حصل آباؤهم على الجنسية اللبنانية، وكانوا حينها فوق سن الثامنة عشرة، لأنه من المعروف أن كل شاب أو فتاة يبلغان الثامنة عشرة من العمر لا يمكن لهما الحصول على الجنسية التي حصل عليها والدهما.

ويبلغ عدد الذين شملهم القرار، بحسب إحصاءات وزارة العمل، ما يقارب خمسة عشر ألف شخص. وقد أرسل الوزير نحاس نصا إلى مجلس الوزراء طالبا إضافة مادة إلى مشروع قانون الموازنة تتضمن الإعفاء. وجاء في الأسباب الموجبة: «إن هؤلاء الأشخاص يعيشون ظروفا اجتماعية تتسم بعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي والمادي، نتيجة تحملهم عبء رسوم إجازات العمل وشروطا أخرى، الأمر الذي يفرض عليهم إما العمل خلافا للقانون أو مغادرة البلاد وترك أسرهم. واحتراما لحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، ولأن هؤلاء يرتبطون عضويا وأسريا بنصف المجتمع اللبناني، من واجب الدولة الاهتمام بشؤونهم ورعايتهم». وأوضح نحاس أنه «لم يعد مقبولا معاملة الأشخاص المتزوجين من لبنانيات أو المولودين من لبنانيات مثل أي أجنبي، لأنهم لصيقون بالمجتمع اللبناني، ولهم عليه حقوق على مستويات عدة أبرزها: الإقامة والعمل»، مشيرا إلى أن القرار هو إجراء مكمل لنظام الإقامة الذي اعتمده الأمن العام، ومنح من خلاله إقامات مجاملة لفترة ثلاث سنوات بشروط ميسّرة، وسُمح لأصحاب العمل الذين يوظفون مولودين أو متزوجين من لبنانيات باسترداد الكفالة وقيمتها مليون ونصف مليون ليرة لبنانية، ولكن مع بقاء التمييز بين الأجراء وأصحاب العمل وممثلي الشركات، بسبب وجود آليات مختلفة لاحتساب الرسوم عليهم.ومن المعروف أنه يترتب على كل صاحب عمل يستخدم عاملا أو موظفا أجنبيا، إيداع كفالة في بنك الإسكان بقيمة مليون ونصف مليون ليرة، يستردها لدى تخليه عن العامل أو الأجير. ويصنف العمال والأجراء الأجانب لدى وزارة العمل في أربع فئات: الأولى تضم أصحاب العمل والمدراء والخبراء، ويدفع هؤلاء رسوم إجازة عمل سنوية بقيمة مليون وثمانمئة ألف ليرة. الفئة الثانية وتضم الفنيين، ويدفع هؤلاء رسوما سنوية بقيمة تسعمئة وستين ألف ليرة، والثالثة تضم الحمالين وعمل التنظيفات ويدفعون رسوما بقيمة أربعمئة وثمانين ألف ليرة، والرابعة تضم عمال المنازل، ويدفعون رسوما سنوية بقيمة مئتين وأربعين ألف ليرة. وأبدى نحاس أسفه لتسرب عرف «الكفيل» إلى سلوك اللبنانيين الذي «يعني وجود أشخاص قاصرين تجاه القانون، وحقهم في المطالبة بتطبيقه، والتحكم بمصير الأشخاص المكفولين»، مذكرا مرة جديدة بعدم وجود أي نص قانوني خاص بالكفيل، «وسوف تقدم وزارة العمل خلال ممارستها اليومية وضمن فترة قصيرة على اجتثاث منطق الكفالة». ولفت إلى أن ذلك النظام قائم «في دول ارتضت أن يتكون مجتمعها السياسي من بضع عائلات تبتز الملايين من البشر من خلال الكفالة، ولن نسمح أن ينجر المجتمع اللبناني إلى الانزلاق نحو ذلك السلوك». وعن إمكانية تعديل قانون الجنسية وإعطاء المرأة حق منح الجنسية لأولادها، قال نحاس إن «المشكلة في لبنان هي هجرة أعداد كبيرة من حاملي الجنسية اللبنانية، ودخول أعداد كبيرة من الأجانب إليه. لذلك، لا يمكن الاستمرار في التغاضي عن مسألتين هامتين جدا وهما: الإقامة والجنسية، فالإقامة تعني أن المقيم يدفع الضرائب ويخضع للقوانين اللبنانية، وفي الوقت نفسه فإن من يحمل الجنسية اللبنانية وغير مقيم، لا يدفع الضرائب في بلده، ويخضع لقوانين البلد المقيم فيه». أضاف «نحن اليوم أمام مفهومين ضائعين: فمن جهة الإقامة نظرية لا مفعول لها لأن الأجانب من دون حقوق ما داموا يخضعون للكفيل، وفي المقابل، فإن اللبنانيين يبقون على جنسيتهم أين ما ذهبوا، سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين، ولا نعرف إذا كانوا يدفعون الضرائب أم لا، وبالتالي فإن ما يحصل هو انفصام بين المجتمع الحقيقي والمجتمع النظري المبني على علاقة عرقية. لذلك، فإن تنظيم الجنسية، يستدعي تنظيم الإقامة مع ما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات». وأوضح أن الانفصام يسري أيضا على التمثيل البلدي والنيابي لأن المواطن لا يصوت حيث يسكن ويعمل، ولا علاقة له بمكان التصويت إلا من خلال المناسبات الاجتماعية، وأبرزها الانتخابات.

أزمة اليد المشلولة

بقلم نقولا جرجي المعلوف

ليس تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأميركية من جانب Standard & Poor's (S&P) الا حلقة لا تزال عالقة في سلسلة متتابعة تدور بين معدلات بطالة مرتفعة واتساع أزمة الديون الأوروبية تزامناً مع تآكل ثقة المستهلك في الاقتصاد والقادة السياسين. كل هذا التسلسل يستعد له المستثمرون، لا بل يتحضرون، لمزيدٍ من الفوضى السوقية التي تحسسوها مجدداً في فترة تداول الثامن من آب ٢٠١١، اعادتهم بالذاكرة الى أيلول الأسود ٢٠٠٨ بعد تراجع كبير في الأسواق المالية العالمية وانحدار حاد في أسعار الأسهم مع هبوط مؤشر Dow Jones الصناعي اكثر من ٦٠٠ نقطة. وكانت S&P قد خفضت تصنيف الولايات المتحدة يوم الجمعة ١٢-٨-٢٠١١ بعد اغلاق البورصة لمنح المتداولين الوقت لهضم هذه الأنباء والتفاعل معها بحكمة وتعقّل، اثر تصاعد المخاوف من عجز العملاق الأميركي عن سداد ديونه، الأمر الذي استدعى تدخلا سياسيا شرسا من كلا الطرفين: الديمقراطي والجمهوري. وأسفر هذا التدخل عن تقليص الانفاق الحكومي من خلال خطة صَدّقَها الكونغرس بتوقيعه من دون أن يُصَدِقُها، لعلمه أن تنفيذ بنودها سيشكل التحدّي الجديد للدولة والشعب في العقد المقبل، ولا سيما مع اقتراب الانتخابات الأميركية وما تحمله من سياسات انفاقية ضخمة. على امتداد الاشهر الماضية، عايشنا منافسة سلبية ما بين منطقة الأورو والولايات المتحدة حول حيازة لقب «السياسة الاكثر تهوراً والآيلة الى الفوضى العارمة سريعاً»!. ورغم انه لم يتضّح من سيحوز اللقب، الا ان السقف العالي لديون واشنطن لا يحارجها سوى سياسات البنك المركزي الأوروبي الذي أقدم اخيرا على خرق قواعده المالية بشراء سندات حكومية من الدول المتعثرة، وهي خطوة يمكن أن تساعد برأيه في التخفيف من حدّة المخاوف لحضّ تلك الدول على تنفيذ اصلاحات عاجلة خفضاً للعجز ودعماً للاقتصاد بهدف الحؤول دون زعزعة الهوية الاقتصادية الموحدة التي تمر اصلاً بأزمة وجودية حرجة. بالعودة الى الولايات المتحدة، يتّهم الجمهوريون الرئيس باراك أوباما بالفشل بعد محاولته اجراء تغييرات في برامج التأهيل المكلفة، كالرعاية الصحيّة والضمان الاجتماعي. في المقابل، ردّ الديموقراطيون المحافظون بتوجيه اصابع الاتهام الى الحزب الجمهوري لتعمّد إفشال خطة «الحد من الدين» التي كان في امكانها الحؤول دون خفض تصنيف S&P.

وفيما تبقى سياسة الجمهورين واضحة، بعدم التوجه نحو زيادة في الضرائب، حُدِد الغرض من اللجنة المكلفة بخفض الانفاق قدر المستطاع، بعكس الديموقراطيين الذين طالما فضلوا الانفاق كوسيلة للخروج من الأزمات. وفي خضمّ ما تقدّم، تبقى فسحة أمل من خلال سعي المشترعين للوصول الى حلّ وسط بإبتكار سياسات هادفة تحفز الاقتصاد مؤسِسَةً لمرحلة الخروج من النفق بعدما أوشكنا الولوج الى أزمة في الأزمة!.. أما الواقع فلا يزال شاهداً على مرحلة المراوحة الراهنة. فطمأنة "وول ستريت" والبيت الأبيض لم تحيّد المخاطر الا على المدى القصير، كما أوروبا التي زادت مخاوفها مع تفاقم ديون ايطاليا. كل هذا يبرر توتر المستثمرين، اذ ان جروح الركود لم تندمل بعد، والمنظومة المالية لم تعد الى قواعدها سليمة بل لا تزال قابعة عند شفير الهاوية.

الأزمة.. الى أين؟

حين انهارت الاسواق المالية بين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بدا الأمر حينها وكأنه نهاية العالم. الا ان من استطاع تخطي الوضع، نهضَ قائماً من أزمته بمتانة. ألعلها أدبيات السوق الحرة التي ولِدت من رحمها الأزمة بحدّ ذاتها؟ اذ لطالما استخدمت ثقافة المستثمرين الانتهازية في فترات الركود مما سبب تقلب السوق اكثر من أي وقت مضى، الامر الذي يشرّع لاستراتيجيات استثمارية تحاول الافادة من الحركات التصحيحة السوقية، منتهزةً الفرص علّها تعوض عن تلك التي ضاعت منها.

في انتظار الاستقرار.. الى متى؟

من المبكر جداً إحتساب الفترة الزمنية التي تفصلنا عن مستويات وأرقام تجعلنا في منأى عن التوتر والحذر معيدةً الثقة بالنظام المالي. ففيما كان متوقعاً ان تهيمن التذبذبات في انتظار تنظيم أمور السوق بتدخل "اليد الخفية" لأب الليبرالية آدم سميث، من الواضح والاكيد أن مسبحة الأزمات لا تزال تكرّ. الا انه، وفي فترة الترقّب، اثبت الواقع أن تلك اليد الخفية قصّرت عن اتمام المهمة التي عزاها اليها سميث وغيره من عرابي النظام الحالي، وقد تفاقم ذلك الى مزيد من الطمع الفردي، المحرّر من أي ضوابط، مقسماً الثروات تقسيماً ظالماً، وقد أفرَزَ ما أفرَز من أزمات جعلت بعض الاقتصاديين يسخرون قائلين "يبدو أن شيئاً ما أصاب تلك اليد فشلّها".

■ دراسات عليا في الاقتصاد – سياسات اقتصادية.

عيون على العدو

صدى النقابات بدأت اعتبارا من العدد ٥٥ تخصيص صفحة "عيون على العدو" لتتابع مع قرائها الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعدو الاسرائيلي عبر نصوص من صحافة العدو تنشرها الصحافة العربية وغيرها أوعبر معطيات وتحليلات أخرى تحصل عليها صدى النقابات ، وفي هذا العدد لقطاءؤ العدو يغادرون الكيان ويرفضون العودة اليه

أكثر من مليون إسرائيليّ غادروا ويرفضون العودة رغم الحوافز الحكوميّة

قالت دراسة إسرائيليّة جديدة إنّ الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة برئاسة، بنيامين نتنياهو، تُقدّر العدد الحالي للإسرائيليين الذين يعيشون في الخارج بما يتراوح بين ٨٠٠ ألف ومليون شخص يمثلون ١٣ في المائة من السكان، وهي نسبة مرتفعة نسبياً بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ويتفق هذا الرقم الأخير مع رقم ورد ضمن تقرير قدم في أول مؤتمر للإسرائيليين الذين يعيشون في الخارج عقد في كانون الثاني/ يناير من هذا العام وهو مليون شخص.

وقال الموقع الإخباريّ "عنيان مركازي" الإسرائيليّ إنّ مجلة (فورين بوليسي) الأمريكية نشرت قبل عدّة أيام على موقعها الالكتروني تحقيقاً مطولاً عن أسباب إقبال اليهود بإعداد كبيرة على مغادرة الدولة العبريّة والتوجه للعيش في الخارج الأمر الذي سيؤثر على مستقبل دولة الاحتلال بشكلٍ خاص، وعلى مستقبل المشروع الصهيونيّ، بشكلٍ عام. وفي الحد الأدنى هناك التقدير الرسمي القائل إنّ ٧٥٠ ألف إسرائيلي - أي ١٠ في المائة من السكان - يعيشون خارج "إسرائيل" وذلك وفقاً لوزارة الهجرة والاستيعاب الإسرائيلية، والتقديرات الحالية لعدد الإسرائيليين الذين يعيشون في الخارج أعلى بكثير من التقديرات في الماضي. فخلال العقد الأول من عمر "إسرائيل" هاجر نحو ١٠٠ إلف يهودي إلى خارج "إسرائيل". وبحلول ١٩٨٠ قدّر دائرة الإحصاء المركزية في تل أبيب أنّ ٢٧٠ ألف إسرائيلي يعيشون في الخارج لأكثر من سنة، أي ٧ في المائة من السكان، وبعد بضعة عقود من ذلك، تضخم عدد المهاجرين الإسرائيليين فبلغ ٥٥٠ ألفاً، أي نحو مثلي ما كان عليه في خمسينات القرن العشرين.

وبحسب الدراسة تتركز الأسباب التي كثيرا ما تذكر لهجرة الإسرائيليين إلى الخارج على السعي إلى مستوى معيشة وأحوال مالية أفضل والحصول على فرص توظيف ومهن وتعليم عال وكذلك التشاؤم إزاء إمكان إحلال السلام. ومن بين أكثر الأسباب التي تذكر كمبرر لمغادرة إسرائيل القول إنّ المسألة ليست لماذا غادرنا، وإنما لماذا بقينا كل هذه المدة قبل أنْ نغادر، علاوة على ذلك، بيّنت استطلاعات حديثة للرأي أن حوالي نصف سكان إسرائيل الشباب يفضلون العيش في مكان ما في الخارج لو أتيحت لهم الفرصة. وأكثر الأسباب التي يذكرونها كمبرر للرغبة في الهجرة أن الوضع في إسرائيل ليس جيدًا. وثمة عامل آخر مهم يساهم في تدفق الإسرائيليين اليهود إلى الخارج وهو الخبرة في الهجرة. فبالنظر إلى أن ٤٠ في المئة من الإسرائيليين اليهود مولودون في الخارج فإن الهجرة ليست بالشيء الجديد بالنسبة إلى كثيرين في البلاد، يضاف إلى هذا أن المهاجرين الإسرائيليين لا يستطيعون التصويت من الخارج، فإن من المرجح أن يشعروا بأنهم مهمشون عن المجتمع الإسرائيلي في الداخل الأمر الذي يساهم في قرارهم البقاء في الخارج وفي اجتذاب آخرين لعمل الشيء نفسه.

وأشارت الدراسة إلى أنّه ليس من المؤكد إذا ما كانت جهود حكومة نتنياهو في الكنيست للمصادقة على مشروع قانون يمنح الإسرائيليين الموجودين في الخارج حق التصويت سيساهم في إبطاء هذا التوجه. ومن الأمور التي تزيد من ضغوط الهجرة أن إسرائيليين كثيرين قد اتخذوا إجراءات تمهيدية للمغادرة في نهاية الأمر، وأظهرت إحدى عمليات المسح أن ما يقرب من ٦٠ في المائة من الإسرائيليين قد اتصلوا أو عازمين على الاتصال بسفارة أجنبية ليطلبوا الجنسية أو جواز سفر ولدى ما يقرب من ١٠٠ ألف إسرائيلي جوازات سفر ألمانية بينما يقدم المزيد طلبات

لجوازات على أساس أنهم من نسل ألمان، ولدى عدد كبير من الإسرائيليين جنسية مزدوجة بما في ذلك نصف مليون إسرائيلي يحملون جواز سفر الولايات المتحدة (مع ما يقرب من ربع مليون طلب قيد النظر).

وقال الموقع الإخباري الإسرائيلّي إنّ تنبؤات النمو السكاني تدلل على أنّ الإسرائيليين اليهود سيظلون الغالبية في إسرائيل في المستقبل المنظور، غير أن الإسرائيليين اليهود سيواجهون تحدياً للاحتفاظ بغالبيتهم المسيطرة بنسبة ٧٥ في المائة تقريباً، ويعود هذا بصورة رئيسية إلى نسبة الخصوبة الأعلى في أوساط غير اليهود في إسرائيل، ونضوب البركة الكبيرة للمهاجرين اليهود المحتملين، وهجرة الإسرائيليين اليهود على نطاق واسع. ونتيجة لذلك فان التنبؤات الديموغرافية تتوقع استمرار هبوط نسبة اليهود في البلاد في العقود المقبلة إلى ما يقرب من ثلثي السكان بحلول منتصف القرن بعد أن بلغت تلك النسبة أوجهها بـ٨٩ في المائة في ١٩٥٧. وتابعت الدراسة قائلةً: تشكل هجرة نسبة عالية من أي بلد، خصوصا المتعلمين جيدا وذوي المهارات العالية تحديا كبيرا لأي دولة، غير أن الهجرة على نطاق واسع تعد إشكالية خاصة بالنسبة إلى إسرائيل بالنظر إلى عدد سكانها الصغير نسبيا وتشكيلتها العرقية الفريدة والسياق السياسي الإقليمي. ورأى معدو الدراسة أنّ مغادرة الإسرائيليين اليهود تساهم اليهود أيضا في تقويض الأيديولوجية الصهيونية، فإذا كانت أعداد كبيرة من الإسرائيليين اليهود تختار الهجرة إلى الخارج، فلماذا يهاجر يهود مندمجون اندماجا جيدا ومقبولون في بلدان أخرى إلى "إسرائيل"؟.

يضاف إلى هذا أن ربع الإسرائيليين الشبان في أوروبا يتزوجون بأشخاص غير يهود. علاوة على ذلك، لا ينتمي غالبية هؤلاء إلى وسط يهودي كما أنهم لا يشاركون في أي نشاطات يهودية، وكما هو الحال بالنسبة إلى مجموعات المغتربين الآخرين في الدول الغربية، فان الإسرائيليين في الخارج كثيرا ما يعلنون نيتهم العودة، إلا أنّه من المرجح أنْ يبقى المهاجرون الإسرائيليون في البلدان التي تبنوها بالنظر إلى أنهم أصبحوا هم وعائلاتهم مستقرين ومندمجين في مجتمعات تلك البلدان بنجاح. وقد اعتبرت الحكومات الإسرائيلية أن مستويات المهاجرين إلى إسرائيل منخفضة أكثر من اللازم، بينما نسبة المهاجرين إلى الخارج اعلى مما ينبغي. ولدى إسرائيل، بالإضافة إلى سياسات تشجع على الهجرة للاستقرار الدائم، برامج وحملات إعلامية تروج بنشاط لعودة الإسرائيليين الذين يعيشون في الخارج. وخلصت الدراسة إلى القول إنّه وبالرغم من هذه الجهود فإنّه من المشكوك فيه بناء على الاتجاهات في الماضي وفي الوقت الحاضر أن تكون هذه الحوافز كافية لعودة المليون إسرائيلي المفقودين. ولم تؤد الهجرة على نطاق واسع إلى حالات اختلال ديموغرافية واجتماعية ـ اقتصادية في البلاد وحسب ولكنها تمثل، وهذا هو الأهم، تحديات سياسية خطيرة وتعرض للخطر الطابع اليهودي لـ"إسرائيل".

المصدر: موقع الصحفي صالح النعامي

حبذا من يسمع!

علنا نضيء ونعطي إشارة واضحة في بادىء الأمر لواقع حالٍ يعيشه العامل اللبناني من معاناةٍ وألمٍ وإذلال بغية الحصول على لقمة العيش التي يريدها كريمةً نظيفةً شريفة... فالألم والمعاناة هذه لم تكن ليشعر بها المسؤولون كي تكون لهم دليلاً حثياً وواضحاً يتلمسونه بإعطاء الوقت الكافي واللازم لبحث وضع العامل الإجتماعي والإنساني والصحي وهنا نسأل المعنيون بالأمر. أليس من حق العامل ان يعطى الفرصة بالأمل للإعتراف بحقوقه كمواطنٍ صالحٍ في هذه البلد؟ أليس هو من يقوم بخدمة مواطنيه ومجتمعه على كافة المستويات الخدماتية والإجتماعية والثقافية والإنسانية؟... والسؤال الكبير هنا يطرح نفسه على مستوى الوطن إذا توقف العامل عن العمل ليومٍ واحد ألا تتوقف الحركة الإقتصادية في البلد.... وتتعطل مصالح الناس والمجتمع اللبناني بكافة أطيافه؟ فإن كان التعطيل هذا يهم المسؤولين والقيمين على قرار هذا البلد ويعنيهم ما نقول فيجب عليهم ان يعوا مسؤولياتهم بإعطاء العامل ساعة من الوقت لدراسة حقوقه وإنصافه... آنذاك يعطى الوطن الأمل بالإنعاش الإقتصادي والإجتماعي بتوفير السلامة العامة للحد من مشاكله وأزماته...

أمين سر نقابة عمال ومستخدمي بلديات بعلبك الهرمل السيد حسين عثمان "أبو أيمن"

تقرير إقتصادي يتنبّأ باحتمال إنهيارإقتصاد الإتحاد الأوروبي عام 2011

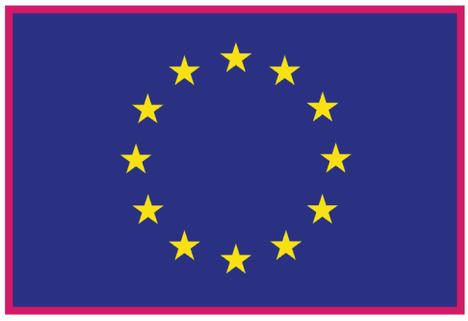

كشف تقرير اقتصادي لأكبر مؤسسة في مجال إدارة الثروات في المملكة المتحدة البريطانية "باركليز ويلث" عن احتمال انهيار الإتحاد الأوروبي وارتفاع مخاطر هبوط حاد في الطلب العالمي، بالتزامن مع توجه واضعي السياسات في عدد من الدول إلى تشديد السياسات المالية بدرجة كبيرة لا تخدم مصالحهم، موضحاً أن المصارف المركزية قد استنفدت بالفعل معظم الذخيرة التي تملكها.

وقد أفصح كبير الاقتصاديين لدى <باركليز ويلث> مايكل ديكس، في التقرير عن أن التحدي الأبرز الذي يواجه الاقتصاد العالمي يتمثل في عدم رغبة المستهلك الأميركي في الإنفاق، فيما يقف الدخل الفعلي المتاح للأسر الأميركية عند مستويات تقل بشكل واضح عن مستوياتها الطبيعية في هذه المرحلة من الدورة الاقتصادية، مضيفا أن التوقعات تدعو إلى القلق، حيث قد يؤدي التوجه إلى تباطؤ عملية تعافي الاقتصاد أو توقفها تماماً عام ٢٠١١.

ولفت التقرير إلى أن القضية الثانية تتمثل فيما إذا كان الاتحاد النقدي الأوروبي سينجو من آثار الأزمة الاقتصادية ويستمر أم لا، مستطرداً أن أسعار صرف العملة الثابتة تجعل من الصعب على الدول تحقيق مكاسب في مجال التنافسية، كما أن إجراءات التقشف المالي الصارمة لن تساعد بالضرورة إذا كانت ستؤدي إلى مزيد من الانخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي.

وأبان التقرير أنه من المحتمل أن يشهد الاتحاد النقدي الأوروبي تغيراً في صورته وتنظيمه ربما يصل إلى تنبؤ بانهيار الوحدة بشكل كامل، حيث يشير مايكل ديكس إلى أن اليونان لن تتمكن من خفض القيمة إلا في حالة مغادرتها للاتحاد النقدي الأوروبي وتشكيل عملة دراخمة جديدة، إذ إن الشركات اليونانية لن تشهد أي تحسن واضح في مجال التنافسية عقب تبنيها لبرنامج التعديل المشترك بين الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

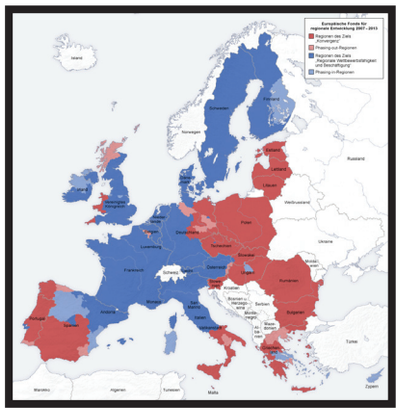

ووفقا للتقرير، فإن الشركات اليونانية قد تشهد تراجعا، فيما تجد نفسها في مواجهة أعباء ضريبية أكبر وأسواقا محلية أضعف لتسويق منتجاتها، مضيفا أن المستقبل يحمل ما هو أسوأ، حيث ارتأى واضعو السياسات في ألمانيا تسريع خططهم الرامية للسيطرة على عجز الميزانية الألمانية، حيث إن لهذا القرار أثرا في رفع مستوى توقعات الأداء للحكومات الأخرى ضمن منطقة اليورو، وهو السبب الذي تراه "باركليز ويلث" في خفض توقعات النمو لمنطقة اليورو خلال عام ٢٠١١ إلى واحد في المائة فقط، بينما لفت التقرير إلى مشكلة التضخم في آسيا، حيث يوضح أن قدرة المنطقة على النمو بمعدلات تفوق إمكانياتها ستخضع لقيود تفرضها مخاوف التضخم.

وبحسب الأسوأ وفقا لتقرير "باركليز ويلث" ، فإن التضخم في الصين قد يكون حساسا جدا للتغيرات في فجوة الإنتاج، مبينا أنه عندما تكون هذه التغيرات إيجابية، كما هو الحال الآن، فإن معدلات التضخم ترتفع عادة عدة نقاط مئوية، مما يبرر فرض إجراءات تشديد واضحة.

وقال التقرير إن الصين وبعض الأنظمة الاقتصادية الكبرى في المنطقة لا تظهر أي نوايا في تهدئة النمو والتوسع حتى الآن، إذ إن استمرار هذه الحالة في الأسواق قد يواصل قلقها حول النمو السريع بشكل غير مستدام.

ولفت التقرير إلى أن المستثمرين يساوون بين احتمالية تعافي الاقتصاد العالمي قريبا من جهة، وسيناريو تدهور الأوضاع من سيئ إلى أسوأ من جهة أخرى، مبينا أن توصيات الاستثمار الحالية تشير إلى تشكيل محفظة استثمارات وفق استراتيجية "مركز الثقل" ، التي تضم مكونات معينة تحقق أداء جيدا في الظروف الجيدة والسيئة على السواء

عن جريدة اللواء العدد١٣٢٨٨ تاريخ ٣٠ أيلول ٢٠١١

تعزيز قدرات النقابات والعمال... الآليات والوسائل

د. حيدر رشي

يعتبر تعزيز قدرات النقابات العمالية والعمال من أجل مواجهة التحديات الذاتية والموضوعية المذكورة مهمة شاقة وليست سهلة ومن أجل الوصول إلى تحقيق هذه المهمة فإن النقابات العمالية يجب أن تسعى إلى تحقيق جملة من المتطلبات والأهداف العديدة ويمكن على سبيل المثال لا الحصر الإشارة إلى عدد من هذه الأهداف وهي:

١ـ تحقيق الوحدة النقابية:

وهذا المتطلب يعتبر من أهم المتطلبات التي تعطي للحركة النقابية العمالية القدرة على التصدي لتنفيذ المهمات المطلوبة منها وتجاوز التحديات التي تواجهها والوحدة النقابية أساس في منع الجهات الأخرى التي تحاول إعاقة إنجازات النقابات ومن المعلوم أن العديد من الأطراف تحاول ضرب النقابات العمالية من خلال إثارة الخلافات في داخلها ودفعها للانقسام، على أنه لابد من الإشارة إلى أن معايير العمل الدولية وهي الاتفاقات الصادرة عن منظمة العمل الدولية تؤيد التعددية النقابية من منطلق حرية العمال بتشكيل نقاباتهم الخاصة ولكن هذا التأييد يجب أن لا يكون مبرراً لتعدد النقابات وانقسامها علماً بأن الاتجاه العالمي يسير الآن نحو توحيد الاتحادات العمالية العالمية والإقليمية والمحلية.

٢ـ التفرغ النقابي:

يرتبط التفرغ النقابي بجانبين هامين أولهما التشريع الذي يمكن أن يتضمن حق النقابات والاتحادات العمالية بتفريغ أعضائها وقياداتها للعمل النقابي حتى تستطيع إنجاز المهمات المطلوبة وثانيها قوة النقابات الذاتية التي تستطيع معها أن تفرض على صاحب العمل أو على إدارات المؤسسات التي تمثل النقابة العاملين فيها تفريغ القيادات النقابية من أجل التمكن من تنفيذ المهمات النقابية المطلوبة وتعتبر سوريا من أبرز الأمثلة على الدول التي يتمتع بها العمال والنقابيون والنقابات العمالية بحق التفرغ النقابي من خلال التشريع، أما حق التفرغ النقابي من خلال قوة النقابات العمالية فيعتبر الأردن مثالاً على ذلك حيث تتمتع عدة نقابات عمالية بهذا الحق من خلال قوتها الخاصة علماً بأن التفرغ النقابي من أهم متطلبات نجاح النقابات العمالية.

٣ـ الاستقلال والإمكانات المالية:

لا تستطيع النقابات العمالية واتحاداتها في الواقع العملي ممارسة العمل النقابي وتحقيق الإنجازات والمهمات المطلوبة بدون أن تمتلك القدرة المالية على ذلك وتأتي هذه القدرة أو يجب أن تأتي من اشتراكات الأعضاء الشهرية في نقاباتهم ولكن هذه الاشتراكات لا تكفي في العديد من الحالات لمواجهة هذه الالتزامات وذلك فإن الحركة النقابية يجب ان تناضل لإلزام الأطراف الأخرى بتمويل النشاطات النقابية كجزء من المسؤولية الاجتماعية تجاه العمال والمجتمع، وذلك بشكل موثق من خلال تعديل التشريع أو من خلال الاتفاقيات الجماعية بين النقابات وأصحاب العمل حتى تستطيع هذه النقابات المحافظة على استقلالها المالي بعيداً عن هيمنة أي طرف آخر حفاظاً في النهاية على استقلالية قرارها النقابي.

٤ـ تعزيز دور النقابات في الحياة العامة:

النقابات العمالية هي المنظمات التي تمثل القاعدة الأكثر اتساعاً بين المواطنين وهي بالتنظيم تستطيع أن تجعل هذا التمثيل إيجابياً ومنتجاً وذا تأثير قوي والمنظمات النقابية والعمال الذين تمثلهم هي الأكثر تأثيراً وتأثراً بالأوضاع الاقتصادية والسياسية وبقرارات الحكومات وسياساتها وبنتائج أعمالها وبذلك يجب أن يكون لهذه النقابات دور واضح وبارز في الحياة السياسية والحياة العامة والحياة البرلمانية، كما أن النقابات العمالية يجب أن تحاول الوصول إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية من خلال برامج واضحة تعكس مصالح منتسبيها ومتطلباتهم.عملياً فإن هذا الجانب يبدو متحققاً في الدول المتقدمة والصناعية، فالنقابات تستطيع التأثير في الحياة السياسية وفي الانتخابات العامة والاتحادات النقابية في بعض هذه الدول ذات علاقة وثيقة بالحكم من خلال علاقاتها بالأحزاب الكبيرة، ولكن هذا المتطلب يبدو هدفاً للنقابات في الدول النامية التي يجب أن تسعى ليكون لها دور في الحياة العامة والسياسية بشكل عام وأن يكون لها تمثيل وحضور في كافة المؤسسات واللجان ذات الصلة والعلاقة بحياة العمال ومصالحهم بالحياة العامة أيضاً.

٥ـ الامتداد الداخلي والخارجي:

أثرت التطورات الدولية التي حصلت في نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الحالي على وحدة الطبقة العاملة العالمية ومصالحها المشتركة وقد ساعد على ذلك وعززه النظام العالمي الجديد الذي أفرز متطلباً عالمياً واحداً بات يتحكم الآن بالقرارات السياسية والاقتصادية العالمية، كما ساعد على ذلك أيضاً سياسات الصندوق والبنك الدوليين والعولمة الاقتصادية ونتائج الخصخصة في كافة أنحاء العالم وبالتالي انتشار وتوسع نشاط الشركات المتعددة الجنسية.

إن وحدة الطبقة العاملة العالمية ووحدة مصالحها الطبقية بالإضافة لوحدة منظماتها يعتبر متطلباً هاماً من أجل تعزيز قدرات النقابات على مواجهة التحديات المختلفة ولذلك فإن النقابات القطرية يجب أن تسعى لتعزيز ارتباطها بالمنظمات النقابية الخارجية سواء كانت هذه المنظمات إقليمية أم عالمية أم منظمات مهنية، فالامتداد الخارجي أفضل وسيلة لتوحيد الجهود والمواقف في وجه عدو واحد له حضور ونشاط على كافة المستويات المحلية والعالمية.

xالمستشار الاقتصادي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

مشكلة الأجور.. بين المعالجة المالية والحل الاقتصادي

عبد الحليم فضل الله

تصحيح الأجور مجدداً. لا شك في أنه مطلب محق، بل هناك ما يشبه الإجماع على أن فاتورة التضخم سدّدها الأجراء من قوت يومهم، وأن نظامنا الضريبي يعمل بطريقة معكوسة: ينقل الثروة ممن لا يملكون إلى من يملكون، ويحوّل المداخيل من المنتجين إلى غير المنتجين. لكن الصحيح أيضاً هو أن ما خسره الأجراء في السنوات الماضية لم يكسبه أرباب العمل بقدر ما استحوذ عليه المعتاشون على الريع والمتكسّبون من غير جهد، وعلى هؤلاء يجب أن يقع عبء التصحيح. قد لا يكون سهلاً تتبّع هذا المسار بدقة، فالأرقام غير واضحة، وآخر تقدير لحصة الأجور من الدخل كان عام ١٩٩٧، وحدّد حينها بـ٣٥٪. حجبت التقديرات بعد ذلك، إلا أن الدلائل تشير إلى انكماش مطّرد في الأجور وفقدانها نقاطاً مئوية إضافية.

تفترض الجهات الدولية أن المشكلة ليست في حصة الأجور من مجموع المداخيل، ولا في تدنّي مستويات الأجر، بل هي في ضعف مرونة سوق العمل. ولا تترك هذه الجهات فرصة إلا تذكّر فيها السلطات اللبنانية بضرورة إقرار سلة إجراءات وتشريعات تعالج هذا الضعف، مثل تسهيل عمليات التوظيف وتبسيط إجراءات الصرف من الخدمة. من الخطأ القول إن هناك قيوداً مفرطة على سوق العمل في لبنان، بل تدخلات الدولة فيها تقل عن المطلوب. فتصحيح الأجور يحصل في فترات متباعدة جداً، والعلاوة التي منحت عام ٢٠٠٨ مثلاً رمّمت ما لا يزيد على ٢٠٪ من التآكل المتراكم لقيمة الأجر، قبل أن يقضمها التضخم لاحقاً أو ربما مسبقاً. وبوسع أرباب العمل أيضا هيكلة مؤسساتهم بتكاليف معقولة وبالطريقة التي يرونها مناسبة ومتى يشاؤون، أما الحد الأدنى للأجور فمجرد تدبير حسابي لا قيمة فعلية له، لأنه يقلّ عن الحد الأدنى الاقتصادي المحدد وفق عوامل العرض والطلب، ويساوي نصف دخل خط الفقر لعائلة متوسطة الحجم. وفي السنوات الماضية، ظهر أن منحنى نمو الإنتاجية كان على تواضعه أعلى من منحنى نمو الأجر النقدي، ما يدل على أن التشريعات والعوامل المقللة من مرونة سوق العمل، في حال وجودها، تؤثر على العمال أكثر من غيرهم.

إذا لم تكن المشكلة في سوق العمل، فهل هي في الأداء الاقتصادي الذي يعتمد على جذب الأموال من الخارج للتعويض عن تدهور الإنتاجية وتراجع الإنتاج؟ هذا أقرب إلى الصواب، لكن المشكلة على نحو أدق هي في النمط غير المتوازن للنمو، الذي لا يسهم في تنمية سوق العمل، ويؤدي إلى انتفاخ القطاع غير المنظّم، ويزيد من تبعية الاقتصاد للأنشطة المرتبطة بالمزايا التنافسية الأوّلية والمادية (الموقع، ضيق الرقعة الجغرافية...) أكثر من المزايا المعرفية والمبتكرة (الأيدي العاملة المؤهلة..). ولذلك يزداد الاعتماد على عاملي الأرض والرأسمال النقدي أكثر من الاعتماد على العمالة.لنراجع الطريقة التي نما فيها الاقتصاد في السنوات الماضية. فما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٩، بلغ متوسط النمو الاسمي والحقيقي ١٠٪ و٦٪ سنوياً على التوالي. في المقابل، زاد الاستهلاك اسمياً بمعدل ٨,٥٪ سنوياً، في مقابل ١٤٪ لنمو تكوين رأس المال الثابت في القطاعين العام والخاص. وهذا مؤشر جيد انعكس إيجاباً على نسبة الاستثمار للناتج التي ارتفعت من ١٩,٢٪ الى ٣٤,٣٪. كما زاد الادخار من معدل سالب -٢٪ من الناتج المحلي القائم إلى ٦,٦٪ تقريباً.لكن مكاسب النمو تفاوتت بين قطاع وآخر في المدة نفسها. وكان نصيب القطاعات التي تشغل الجزء الأكبر من العمال أقل من غيرها. فالنمو الحقيقي للزراعة والخدمات كان على التوالي ٣٪ و٤,٥٪ سنوياً، أي أقل من متوسط معدل النمو العام، وسجلت الصناعة نمواً سالباً مقداره -٣٪ سنوياً، فتراجع نصيبها من الناتج إلى ٧,٥٪ نزولاً من ١١,٧٪، ولم تسجل الإدارة العامة كذلك أيّ نمو حقيقي يذكر طوال المدة. المهم في الأمر هو أن القطاعات الأربعة تستوعب ثلاثة أرباع قوة العمل، وتؤمن طلباً على عمالة متنوعة الاختصاص والتأهيل. وفي المقابل كان قطاع البناء الأوفر حظاً، إذ حقق نمواً حقيقياً بلغ ثلاثة أضعاف معدل النمو العام في المدة نفسها (١٩٪ سنوياً)، مع أنه يستوعب عمالة قليلة التنوّع تقل نسبتها عن عشر حجم اليد العاملة. لم تنخفض حصة الأجر نتيجة زيادة البطالة أو بطء نمو اليد العاملة، بل بسبب تآكل القيمة الحقيقية لمتوسط الأجور، ولضعف العلاقة بين الإنتاجية والتحصيل العلمي من ناحية وعوائد العمل من ناحية أخرى. بعض الدراسات القياسية أظهرت ارتباطاً غير قوي بين مستوى التحصيل العلمي ومعدل الأجر، وتبيّن استطلاعات أجريت بين الطلاب الجامعيين عدم وجود فارق نوعي في التوقعات بشأن إمكانية الدخول إلى سوق العمل بين طلاب الجامعات المختلفة. المشكلة هي إذاً في طبيعة النمو الذي لا يحفّز الطلب على العمالة المؤهلة، وهذا يأتي ضمن الآليات نفسها المنحازة إلى قطاعات وطبقات دون غيرها. في السنوات الأربع الماضية مثلاً لم تحرك الحكومة ساكناً لنجدة المؤسسات الصناعية ذات المدخلات الكثيفة من الطاقة، بعد ارتفاع أسعار النفط، فانخفضت القيمة المضافة للقطاع ككل. لنتذكر هنا أن الصناعة تستوعب مروحة متنوعة من الوظائف وأعداداً كبيرة من العمال، وتساعد كذلك على ردم الفجوة بين القطاعات والمناطق وتعزز التشابك في ما بينها.المطالبة بزيادة حصة الأجور في الناتج ليست شأناً اجتماعياً فقط بل حاجة اقتصادية أيضاً. والحل هو اقتصادي ومالي في الوقت نفسه. هذا يدعو الى ربط الأجر بالإنتاجية والتضخم في آنٍ معاً، وليس بأحدهما دون الآخر، وإلى إعادة توزيع النمو بين القطاعات على نحو يتناسب مع هدف قيام اقتصاد منتج يستوعب الطاقات العاطلة.

خبر و تعليق

تصحيح الأجور

(الخبر): قال وزير العمل: زيادة الحدّ الأدنى للاجور لن تتمّ بين ليلة وضحاها

التعليق: وهل يستوجب ذلك عقدا من الزمن ونيف من السنين ، وزير العمل يعرف أن الأجور لم تصحح منذ العام ١٩٩٦ ، فاذا صححت اليوم وليس غدا ، تكون قد صححت بعد عشر سنوات وسنة ، وليس بين ليلة وضحاها ، الا أن الليالي الثقال لا تمر الا على الفقراء ، وتمر على مستغليهم وحارقي تعبهم قبل أن يرتد اليهم طرفهم ، يا ليت ليلة الرافضين لتصحيح الأجور تبدأ ليأتي ضحاها وإن طال ، لكنك يا معالي الوزير هلاّ اخبرتنا متى يصبح بامكانك الدعوة لاجتماع لجنة المؤشر ، ومتى بامكانك رفع اقتراحك للحكومة بنتائج اعمالها ، ومتى تقر الحكومة بتجربة اقرار خطة الكهربة خطة تصحيح الأجور ، هل عند الحكومة حقا النية بالعودة الى الرعاية الاجتماعية ، واتخاذ القرارات التي تعيدها الى خندق الفقراء ، ثم هل وصل اليك نبأ زميلك الذي يفكر بمشروع دعم الأسر الفقيرة التي تعيش تحت خط الفقر، كبديل عن تصحيح الأجور ، وهل تعلم أنه بذلك سيعود الشعب اللبناني الى عهد « ورقة فقر الحال » ياتي بها من المختار ليحصل على ما يرفعه الى خط الفقر ؟!

بين تصحيح الأجور ، وتقوية القدرة الشرائية للأجور

(الخبر): قال رئيس جمعية الصناعيين : «علينا تقوية القدرة الشرائية بطريقة ما، وفي المقابل يجب أن نأخذ في الاعتبار ان اقتصادنا ينزف والنمو يتراجع، وخدمة الدين نحو ٦ مليارات في حين ان موازنتا لا تزيد عن ١١ مليارا».

التعليق: مصطلح تقوية القدرة الشرائية للأجور ، استخدمه أصحاب العمل كثيرا في مواجهة مطلب تصحيح الأجور ، كلمة حق يراد منها باطل ، تقوية القدرة الشرائية للأجور يعني أمرين : اولا تخفيف الاعباء عن الأجور بزيادة التقديمات الاجتماعية في السكن والصحة والتعليم والنقل وغيرها من الحاجات الضرورية التي يجب على الحكومة واصحاب العمل القيامبها ، وثانيا كسر الاحتكار والغش والتلاعب بالاسعار في الاسواق وتخفيض الضرائب المباشرة على الاستهلاك وهو أيضا ما يجب على اصحاب العمل والحكومة القيام به ، من دون هذين الأمرين لا تقوية للقدرة الشرائية للأجور الحالية ، فهل اصحاب العمل والحكومة على استعداد للقيام بذلك ، صاحب الدخل المحدود وصغار الكسبة ، لايطالبون بتصحيح الأجور الا للتساوى نسب انفاقهم مع نسب مداخيلهم ، وهم حتما لا يرغبون بالاكثار من ارقام الاوراق المالية في جيوبهم ، صححوا الأجور ، أو قووا القدرة الشرائية لها ، المهم أن تفعلوا شيئا ، ولا تبقى افعالكم اقوالا . وعليكم أن تتذكرو أن الدين العام لم يذهب لجيوب الفقراء بل بات ارقاما في محافظ ارصدتكم البنكية !! .

لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يخفف مستندات المرض والأمومة عن الوالدين

(الخبر): بتاريخ ٦-٩-٢٠١١ أصدر المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي، مذكرة إعلامية حملت الرقم ٤٤٤، تتعلق بتطبيق نظام التحقيق الاجتماعي لاستفادة المضمون عن والديه أو عن احدهما، ولإفادة المضمونة عن أولادها أو زوجها من تقديمات ضمان المرض والأمومة في صيغـــته المعدلة، وذلك في إطار تبسيط المعاملات والإجراءات المتبعة في الصندوق، وتسهيلا للمضـــمونين (راجع التفاصيل في مكان آخر من صدى النقابات) .

التعليق: لا شك انها خطوة اصلاحية متأخرة اتت في زمن ما يسمى الربيع العربي ، فهل سيكون هناك خريف وشتار وربيع وصيف اداري وتصحيحي في اصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، لتجتمع الفصول ومدارات السنة والسنوات على تحقيق الاصلاحات الكثيرة المطلوبة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، وضمان حمايته من عبث العابثين (مع الالتفات أن عابثي الداخل أكثر من عابثي الخارج وأكثر خطورة وقدرة على الاصابة في المواقع القاتلة) ، ثم اذا كانت هذه الخطوة اصلاحية وضرورية فلماذا استوجبت كل هذا الوقت من العمر الحديث لهذه المؤسسة الاجتماعية التي يقال أنها محل رعاية واهتمام وسهر يومي من أهلها ، وأن اولويتهم في سهرهم هي مصالح المضمونين وراحتهم ، ماذا عن تعب الماضي وحرمانه نتيجة التعقيدات التي جاءت التسهيلات لتزيلها ، لا شك أن الادارةتحتاج الى جدية وصدقية في السهر على مصالح الناس وحقوقهم ، وجميل أن تأتي الخدمة الصح في الزمن الصح ، وليس بعد زمن من القهر والمعاناة .